الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم اقتصادية

رقم:.....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم العلوم الاقتصادية

تخصص: نقدي وبنكي

عنـــــوان الموضـــوع:

فعالية السياسة النقدية في ظل الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر"1990 - 2014"

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

إعـداد الطالبين:

- زبيري الصديق
- شيكوش محمد الأمين

إشراف الدكتور:

بوخرص عبد الحفيظ

أعضاء لجنة المناقشة

اللقب والاسم	الرتبة العلمية	الجامعة	الصفة
زواق الحواس	أستاذ محاضر– أ-	جامعة المسيلة	رئيسا
بوخرص عبد الحفيظ	أستاذ محاضر – أ-	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
هادف حيزية	أستاذ محاضر – أ-	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية:2018/2017

إهداء

إلى نبع الحنان ورمز الوفاء وفيض السخاء وجود العطاء

أمي الغالية حفظها الله.

إلى من علمني الحياة كفاح وإرادة وأن النجاح مصدر للسعادة

والدي الفاضل حفظه الله.

إلى من حبهم يسري في عروقي ويلهج بذكرهم قلبي إلى من عاشوا معي الحياة حلوها ومرها

إخوتي وأخواتي الأعزاء.

إلى أهل الوفاء أصدقائي الأحباء والأعز على قلبي، وكل من وقف بجانبي.

إلى جميع طلبة قسم علوم الإقتصادية و بالأخص طلبة السنة الثانية ماستر نقدي وبنكي دفعة 2018/2017.

إلى نعمة الصديقة ونعم الحبيبة و نعم الزوجة * نقاز خولة *

إلى من تقاسموا معي عناء هذا العمل . و بالأخص "حمزة ، أدهم، بلال"

إلى كل من كان له أثر طيب في حياتي وترك بصمات الحب والوفاء في ذاكرتي .

إلى كل من يحمل مذكرتي بعدي، إلى كل من سكن حبهم قلبي ونسيهم قلمي.

شيكوش محمد الأمين

إهداء

إلى كل من علمني حرفا في دنيا ليس لها أمد

إلى أمي التي حملتني 9 أشهر وأحبتني طول الأبد

إلى أبي الذي علمني فصرت شبلا من ذاك الاسد

إلى كل عائلتي الكريمة وكل صديق كان لي سند

.

زبيري الصديق

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
شكر وعرفان	I.
إهداء	II.
الفهرس	III.
فهرس الأشكال	III
فهرس الجداول	III
مقدمة عامة.....	أ– و
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية والإصلاح الإقتصادي	
تمهيد.....	8
المبحث الأول: عموميات حول السياسة النقدية	**9**
المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية	9
المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية	10
المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية	12
المبحث الثاني: عموميات حول الإصلاح الاقتصادي	**18**
المطلب الأول: مفهوم الإصلاح الإقتصادي وخصائصه	18
المطلب الثاني : أهداف الإصلاح الاقتصادي	20
المطلب الثالث: برنامج التثبيت الإقتصادي	21
خلاصة الفصل	23
الفصل الثاني: برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر 1990–2014	
تمهيد	25
المبحث الأول: مراحل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر	**26**
المطلب الأول: مبررات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر	26

المطلب الثاني: الاتفاق الائتماني(1989-1994)	**32**
المبحث الثاني: تقيم سياسة برامج الإنعاش الاقتصادي.	**63**
المطلب الأول : برنامج دعم الانتعاش الاقتصادي 2001 - 2004	**63**
المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009.	**69**
المطلب الثالث: برنامج التنمية الخماسي 2010-2014	**73**
خلاصة الفصل	**77**
الخاتمة	**79**
نتائج الدراسة	
التوصيات	
قائمة المراجع	
ملخص الدراسة	

قائمة الجداول والأشكال:

رقم	عنوان الشكل والجدول	رقم الصحة
(2-2)	أهداف السياسة النقدية في المربع السعري لنيكولا كالدور.	15
(2-3)	تطور الناتج الداخلي الخام بالحجم للفترة 1991/1993	46
(3-4)	معدلات النمو القطاعية بالحجم للفترة 1991/1993	48
32	مؤشرات الادخار والاستثمار، الطلب المحلي، الإنتاج والإيرادات والنفقات للفترة (1983-1989)	28
34	المحروقات ونسبتها إلى صادرات السلع للفترة (1993-1985)	30
34	سعر النفط الخام للفترة (1984-1993)	30
35	تطور إجمالي المديونية للفترة (1985 -1994)	31
44	تطور سعر صرف الدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري 1987/جوان 1991.	38
52	تطور الناتج الداخلي الخام بالحجم للفترة 1991 / 1993	48
54	معدلات النمو القطاعية بالحجم للفترة 1991/1993	50
57	تطور المديونية الخارجية للفترة 1991/1993.	51
44	تطور سعر صرف الدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري 1987/جوان 1991.	38
52	تطور الناتج الداخلي الخام بالحجم للفترة 1991 / 1993	46
58	سعر صرف الدولار الأمريكي الواحد بالدينار الجزائري (المتوسط السنوي). (193/1991)	52
59	تطور الميزان التجاري للفترة 1991/1993	53
71	مضمونه برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	65
73	القطاعات المستفيدة من مخصصات برامج الأحمال الكيري و	67

	الهياكل القاعدية .	
58	سعر صرف الدولار الأمريكي الواحد بالدينار الجزائري (المتوسط السنوي). (193/1991)	52
75	المؤشرات الاقتصادية المجلة خلال الفترة 2001-2004	79
77	مضمون البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي 2005- 2009.	71
80	مضمون برنامج الحمية الخماسي 2010-2014	74

مقدمة

مقدمة :

عرفت الجزائر أوضاع اقتصادية صعبة بعد انهيار أسعار البترول سنة 1986 تجلت في تدني معدل النمو أللاقتصادي ، ارتفاع معدلات التضخم ، الزيادة في عجز الموازنة العامة للدولة وتفاقم عجز ميزان المدفوعات حيث نتج عنه ارتفاع في حجم المديونية مما أدى بالجزائر إلى اللجوء للدول الدائنة من اجل إعادة جدولة ديونها واسترداد الثقة الائتمانية لكن الدائنين اشترطوا عليها مسبقا ضرورة الاتفاق مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي وقد توصلت الجزائر إلى اتفاق بين هاتين المؤسستين وكان مضمون هذا الاتفاق حزمة من الإصلاحات الاقتصادية تتكون أساسا من برنامج الاستقرار الاقتصادي متبوعا ببرنامج التعديل الهيكلي وقد باشرت الجزائر في هذه الإصلاحات الاقتصادية من سنه 1990 إلى غاية 1998 ونتج عن تطبيق هذه البرامج تحسن ملحوظ في الجانب الاقتصادي على عكس الجانب الاجتماعي الذي عرف تدهورا كبيرا ومثالها ارتفاع الأسعار وتدني القدرة الشرائية .

كانت بصمة السياسة النقدية جلية في هذه الاصطلاحات وذلك من خلال مما جاءت من قوانين منظمة لتداول الكتلة النقدية وأسعار الفائتة ومعدلاتها والقروض وإجراءات كبح التضخم فالسياسة النقدية عبارة عن مجموعة من القواعد والوسائل التي تقوم بها السلطات النقدية للتأثير في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق الأهداف الاقتصادية المسطرة والمنشودة ويمكن التعبير عن السياسة النقدية بعرض النقود وحجم التضخم ،فقد سعت الجزائر خلال هذه الفترة إلى اتباع مجموعة من السياسات التصحيحية لتوجبيه الاقتصاد وترشيده ومن بينها السياسة النقدية التي أأثرت فالاقتصاد بالإيجاب عند ترشيدها وذلك عند انخفاض معدلات التضخم وزيادة القدرة الشرائية للعملة وتحسسن المستوى المعيشي للفرد وذلك كله نتج عنه الاستقرار الاقتصادي المرهون باستقرار الفرد وحياته .

اشكالية الدراسة:

ومما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية للبحث على النحو التالي :

ما هو أثر تجسيد برامج الإصلاح الاقتصادي وانعكاساته على السياسة النقدية فالجزائر؟

ومنه يمكن التطرق إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالسياسة النقدية؟وما هي أدواته؟وما هي أهدافه؟
- ما هو الإصلاح الاقتصادي وما هي مبرراته؟
- ما هي برامج الإصلاح الاقتصادي

1.دوافع اختيار الدراسة

لم يكن اختيارنا لهذا الموضوع بمحض الصدفة وإنما كان نتيجة لعدة اعتبارات موضوعية وذاتية والتي تتمثل فيما يلي:

أولاً: الأسباب الموضوعية

- إستيعاب ومعرفة مدى تأيثر برامج الإصلاح الاقتصادي في عمقها ومجالها ومداها وبطبيعة الظروف السياسية والتاريخية للمجتمع المراد تطبيقها فيه؛
- ضعف الإهتمام بإعتماد نجاح برامج الإصلاح الاقتصادية على مدى قدرة وكفاءة الجهاز السياسي القائم في الدولة و والإطارات الفنية المتخصصة التي تقود و تتولى عملية تنفيذ السياسات من جهة و على مدى استجابة شرائح المجتمع المتمثلة لهذه السياسات؛
- صعوبة التناول النظري المفاهيمي والتجريبي للمادة الفكرية وتحليلها بعمق علمي ومنهجي، خاصة إذا تعلق الأمر ببناء إطار معرفي واستخدام المنهج الإستدلالي.

ثانيا: الأسباب الذاتية

- الميل الشخصي لقضايا ذات الطابع الحديث؛
- إمكانية مواصلة البحث في مثل هذه المواضيع.

2.أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- تعميق المفاهيم المتعلقة بالسياسة النقدية والإصلاح الإقتصادي والتعرف على مختلف أبعادهما الرئيسية؛
- التعرف على أهداف الإصلاح الإقتصادي ومدى تأثيره على نجاح أو إخفاق عملية التنمية
- محاولة معرفة المعالم الأساسية للسياسات التي تتضمنها غالبية برامج التثبيت أو الإستقرار و التي تستهدف معالجة الإختلالات؛

ونأمل من خلال تحقيق هذه الأهداف أن ترقى هذه المذكرة إلى مستوى المساهمة في المعرفة العلمية وإثراء المكتبة بمرجع علمي وميداني جديد.

3.أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذا البحث في كون أن السياسة النقدية من الأدوات الضرورية في رسم السياسات الإقتصادية الكلية.

4.حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة في الحدود التالية:

- **الحدود الزمنية:** اقتصرت دراستنا لهذا الموضوع على الفترة الممتدة من 1990-2014؛
- **الحدود المكانية:** تم حصر الدراسة التطبيقية في الجزائر.

5.منهجية الدراسة

بغية القيام بتحليل علمي ومنهجي لإشكالية بحثنا، وبهدف إختبار صحة الفرضيات المقترحة استخدمنا في بحثنا المنهج الوصفي الذي يعتمد على تجميع الحقائق والمعلومات، والتاريخي بتحديد التطورات، واستعمال بعض التقنيات الكمية للتعرف على الوضعية المالية للمؤسسة التي تتطلب التحليل المرتكز، المنهج الاستقرائي عن طريق استقراء الدراسات والأبحاث والكتب والدوريات العربية والأجنبية وذلك لخدمة هدف البحث.

6.دراسات سابقة

سيتم في ما يلي عرض للدراسات التي أجريت سابقا حول موضوع دراستنا، حيث قام الطالب بمسح الدراسات السابقة حول موضوع الدراسة، وتمت الاستعانة والاستفادة من بعض الدراسات

التي لها علاقة مباشرة بموضوع الدراسة وتخدم المتغيرات المستقلة والتابعة المستخدمة فيها حسب الدراسات كما يلي، وفيما يلي عرض لأهم الدراسات:

- حمزة بن حافظ، دور الإصلاحات **الاقتصادية** في تفعيل **الاستثمار** الأجنبي، حالة الجزائر، مذكرة **ماجي ستر**، جامعة **متنوري** قسنطينة، 2010-2011 .
- فايز عبد الهادي أحمد، سياسة الّإصلاح **الاقتصادي** وأثرها على اقتصاديات صناعة الخزف والصيني في مصر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين الشمس، مصر، 2000 .

نتائج الدراسة

لقد ركزت الدراسات السابقة على إعطاء كل من السياسة النقدية والإصلاح الاقتصادي مفاهيم كل على حدى كما أعطت مختلف الخصائص والأهداف والتوضيحات الأخرى ، وكذلك جاءت بعض الدراسات لمجرد محاولة إثارة موضوع الإصلاحات الاقتصادية وما قد يترتب عنها من آثار إيجابية كانت أو سلبية، أما بحثنا هذا فقد قام بربط وتقييم مختلف البرامج التي تبنتها العديد من الدول لمواجهة الإختلالات التي تعرفها، باعتبار أن السياسة النقدية بمثابة حجر الزاوية في بناء السياسة الاقتصادية ومعرفة مدى فعالية هذه السياسة النقدية في ظل الإصلاحات الاقتصادية لاسيما في الجزائر من أجل تحقيق أهداف اقتصادية والمتمثلة في: تحقيق النمو الاقتصادي، تخفيض معدلات البطالة، السيطرة على نسب التضخم، وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

المصدر: من إعداد الطالب

10. هيكل الدراسة

للإحاطة بجميع جوانب وأساسيات الدراسة وللإجابة على الإشكالية فقد تم تقسيم الدراسة إلى ما يلي:

- **الفصل لأول؛** تناولنا فيه الإطار ألمفاهيمي للسياسة النقدية والإصلاح الاقتصادي من خلال تطرقنا إلى مفهوم السياسة النقدية وأدواتها وأهدافها ثم تطرقنا إلى الإصلاح الاقتصادي من خلال مفهومه وخصائصه وأهدافه بالإضافة إلى برنامج التثبيت الاقتصادي.
- **الفصل الثاني؛** نتناول **مراحل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر** والذي يتضمن مبررات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر و الاتفاق الائتماني، وكذا **تقيم سياسة برامج الإنعاش الاقتصادي**. وأهم البرامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر 2001-2014.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للسياسة النقدية والإصلاح الاقتصادي

تمهيد:

تعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية، حيث تلعب دورا مهم في النشاط الاقتصادي، ويتم اللجوء إليها في معالجة المشاكل الإقتصادية وهي تعتبر أهم وظائف البنك المركزية، لذلك اعتبرت السياسة النقدية جزءا أساسيا ومهما من أجزاء مكونات السياسة الإقتصادية العامة للدولة فهي تهدف الى دعم عملية التنمية وتحقيق معدل نمو مرتفع ومستقر.

ولقد اتبعت العديد من الدول برامج إصلاحية إقتصادية لتصحيح الإختلالاتّ، وتحقيق بعض الأهداف ويمكن تصنيف هذه الإاصلاحات إلى صنفين من حيث مصدرها أو دافعيتها، حيث يمثل الأول جملة الإصلاحات الذاتية التي تنبع من ظروف البلد وتصاغ عبر سلطاته، ويراد منها الاستجابة لبعض الأهداف التي تحددها الدولة ذاتها، ويطلق البعض على هذا الصنف اسم "الإصلاحات الإقتصادية الغير مدعومة"، أما الصنف الثاني فهو أقرب للتغيير، أو التعديل، أو التكيف منه للإصلاح، و يمثل "الإصلاحات المشروطة" النابعة من المؤسسات المالية الدولية.

إن الحاجة لأي إصلاح تنشأ من تراكم مشكلات اقتصادية، وما يصاحبها من انعكاسات سلبية اجتماعية وسياسية, إلى درجة تعجز معه الآليات القائمة عن مواجهة تلك المشكلات وإيجاد حلول ناجعة لها، وفي سبيل ذلك تتعدد المبررات وتتنوع السياسات وتختلف نتائجها تبعا لطبيعة الإقتصاد وفعالية الأليات المطبقة وغيرها.

بناء على ما سبق قمنا بتقسيم هذا الفصل الأول إلى مبحثين، نتناول في المبحث الأول الاطار النظري للسياسة الاقتصادية والذي يتضمن مفهوم السياسة النقدية وأدواتها وأهدافها، أما المبحث الثاني نتطرق فيه الى الاصلاح الاقتصادي تعريفه أهدافه و خصائصه وكذا برنامج التثبيت الاقتصادي.

المبحث الأول: عموميات حول السياسة النقدية

تعد السياسة النقدية احد السياسات التي استخدمتها الدولة لتحقيق التوازن وتوجيه الاقتصاد، وذلك من خلال التحكم في أدواتها للتأثير على المتغيرات المحورية للنشاط الاقتصادي كالاستثمار والأسعار والناتج والدخل.

المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية

- **التعريف الأول:** يقصد بالسياسة النقدية مجموعة الوسائل التي تطبقها السلطات النقدية المهيمنة على شؤون النقد و الائتمان ، وتتم هذه الهيمنة إما بإحداث تأثيرات في كمية النقود أو كمية وسائل الدفع بما يلائم الظروف الاقتصادية المحيطة، والهدف من هذا التأثير إما امتصاص السيولة الزائدة أو حقن الاقتصاد بتيار نقدي جديد، وقد ظهر الاهتمام جليا بالسياسة النقدية في الفكر الاقتصادي خلال القرن الماضي ، ثم اخذ هذا الاهتمام يتزايد خاصة في أثناء الأزمات النقدية وعدم الاستقرار الاقتصادي الذي شهدها القرن الحالي، لذلك اعتبرت السياسة النقدية جزءا أساسيا و مهما من أجزاء و مكونات السياسة الاقتصادية العامة للدولة؛[1]
- **التعريف الثاني:** تعرف السياسة النقدية على أنها" الوسائل التي تمتلكها السلطة النقدية (البنك المركزي) لمراقبة وخلق النقود واستعمالاتها في خدمة السياسات الاقتصادية الكلية"؛[2]
- **التعريف الثالث:** كما عرفت أيضا بأنها" الإجراءات التي تستخدمها السلطات النقدية لمراقبة عرض النقود وتحقيق الأهداف الاقتصادية معينة، أو هي مجموعة الوسائل التي تتبعها السلطة النقدية لمراقبة عرض النقود بقصد تحقيق هدف اقتصادي معين كالاستخدام الكامل تبعا

---

[1]– أكرم حداد ، **النقود و المصارف مدخل تحليلي و نشري** ، دار وائل للنشر و التوزيع –عمان – الطبعة الأولى ،2005 ، ص15.

[2]– إياد عبد الفتاح النسور: **المفاهيم والنظم الاقتصادية الكلية (تحليل الاقتصاد الكلي والجزئي)**، جامعة الإسراء الأردنية، دار الصفاء للطابعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ، عمان، 2013، ص، 256.

للاقتصادي كانت (KENT) ، في حين عرفها شو (CHOW)، بأنها أي عمل واع تقوم به السلطات النقدية لتغير حجم النقد أو التأثير في كلفة الحصول عليه".[1]

ومما سبق يمكن القول **بان السياسة النقدية هي:** مجموعة من الإجراءات والتدابير المتخذة من قبل السلطات النقدية قصد إحداث اثر على الاقتصاد وتحقيق أهداف السياسة النقدية.

المطلب الثاني: أدوات السياسة النقدية

تتمثل في مجموعة الأدوات المتاحة أمام السلطات النقدية، والتي يتم استخدامها من اجل تحقيق الأغراض النهائية وهي: [2]

أولا: أدوات الرقابة المباشرة:

وتتمثل فمايلي:

1.الاحتياطي الإجباري القانوني: يقوم البنك المركزي بفرض نسبة قانونية معنية على مجمل الودائع فى البنوك التجارية للاحتفاظ بها في خزائنه ، والهدف منها حماية الأموال المودعة في حالة الإفلاس البنوك التجارية وانهيارها، ويعد الاحتياطي القانوني من أهم الوسائل التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير على الوضع الاقتصادي العام؛

- ففي حالة الركود الاقتصادي يقوم البنك المركزي بتخفيض هذه النسبة لتشجيع النمو الاقتصادي، حيث يقوم من خلال هذه العملية بزيادة قدرة البنوك على الاقراض المتاح للقطاعات المختلفة؛

[1]– كرم حدود، مشهور هذلول: **النقود والمصارف (مدخل تحليلي ونظري)**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ص،183.

[2]– إياد عبد الفتاح النسور، مرجع سابق، ص 260.

- أما في حالة الانتعاش الاقتصادي وللمحافظة على الاستقرار النسبي للأسعار ومكافحة الاتجاهات التضخمية في الاقتصاد فتقوم السلطة بزيادة نسبة الاحتياطي القانوني للتقليل من قدرة البنوك التجارية على الإقراض ، وتجدر الاشارة أن البك المركزي لا يدفع للبنوك التجارية فائدة على نسبة الاحتياطي القانوني ألا إذا زادت نسبة الاحتياطي على النسبة المقررة قانونيا والتي يطلق عليها بالاحتياطات الفائضة.

2.عمليات السوق المفتوحة: وهي عبارة على تدخل البنك المركزي في سوق رأس المال والنقد، في كونه بائع او مشتري للأوراق المالية الحكومية(سندات واذونات الخزينة) حيث تزيد عملية الشراء من السيولة المتاحة لدى البنوك التجارية، فيما تقوم عملية البيع بسحب السيولة المتاحة فيها فيقوم البنك المركزي بإصدار ما يسمى بسندات الخزينة والتي تهدف من ورائها إلى سحب الفائض من السيولة المتاحة لدى الجماهير(البنوك التجارية)للحفاظ على مستويات مقبولة من الأسعار، وفي حالة الركود الاقتصادي يدخل البنك المركزي مشتري لها وذلك لزيادة السيولة النقدية المتاحة في البنوك التجارية وفي ايدي الجمهور لاحقا.

3.سعر إعادة الخصم: ويعرف على انه المقابل الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل إعادة خصم الأوراق التجارية والأذونات الحكومية والتي تعود ملكيتها للبنوك التجارية بهدف تحويلها إلى نقود قانونية، ففي حالة الركود الاقتصادي يقوم البنك المركزي بتخفيض النسبة المخصصة للخصم، وعلى العكس يقوم برفعها في حالات التضخم الاقتصادي، والهدف من وراء السياستين المحافظة على مستويات مقبولة من الأسعار.

ثانيا: أدوات الرقابة الغير مباشرة: حيث يمكن أن نلخصها فيما يلي:

1. الاقناع الأدبي: حيث يقوم البنك المركزي بإعطاء التعليمات والتوصيات والأوامر للبنوك الأخرى، عن طريق محاولة إقناعها بإدارة وإتباع السياسات التي تحقق الأهداف الاقتصادية

التي يسعى البنك المركزي إليها، إضافة إلى التنسيق مع البنوك التجارية في قضايا النقد والائتمان، يأخذ الإقناع الأدبي عدة إشكال منها: الرقابة الكمية ، والرقاة النوعية؛

2.الودائع الخاصة: حث يطلب البنك المركزي من البنوك التجارية الاحتفاظ بنسبة معينة من ارصدتها على شكل ودائع مجمدة في البنك المركزي مقابل فائدة معينة؛

3.الرقابة المباشرة على الائتمان: مثل تعديل هوامش الضمان للقروض الممنوحة وتقنين حجم وكمية الائتمان الممنوح لقطاع معين؛

4.الرقابة الإدارية : وهي تمثل التفتيش الإداري المباشر على الحسابات وأصول البنوك التجارية، وطريقة الإدارة والساسة المتبعة فيها؛

5.سياسة الإفصاح المالي والنشر التي تستخدمها البنوك التجارية عن عملياتها المصرفية.

المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية

إن السياسة النقدية جزء من السياسة الاقتصادية، ذلك لأنها تساهم في تحقيق الأهداف العامة، إضافة لما لنقود من تأثير على المتغيرات الاقتصادية الأخرى، وتختلف اهداف السياسة النقدية تبعا لمستويات التقدم والتطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات المختلفة، والنظم الاقتصادية والاجتماعية السائدة وظروف احتياجات وأهداف هذه المجتمعات.

ففي الدول الرأسمالية المتقدمة ترتكز أهداف السياسات النقدية في المقام الأول في المحافظة على العمالة الكاملة للاقتصاد في إطار الاستقرار النقد الداخلي، كذلك في مواجهة التقلبات الاقتصادية المختلفة وتتبع في هذه الحالة الدول بعض السياسات النقدية الكمية كعمليات السوق المفتوحة، او تعدل معدلات سعر الفائدة، أو تغيير نسبة الاحتياطي القانوني النقدي لدى البنك المركزي.

أما في الدول النامية فان الأهداف الرئيسة لسياساتها الاقتصاديةومن بينها السياسة النقدية ,ترتكز في خدمة اهداف التنمية وتوفير التمويل اللازم لها، بمعنى أن السياسة النقدية

في هذه الدول تتجه في المقام الأول نحو تعبئة اكبر قدر ممكن من الموارد المالية الميسورة ووضعها في خدمة التنمية السريعة المتوازنة للاقتصاد الوطني[1]، ويتضح مما سبق أن الأهداف الرئيسية للسياسة النقدية تتمحور حول النقاط التالية: [2]

- **تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي:** إذ من الضروري أن تسعى السياسة النقدية إلى تكييف عرض النقود مع مستوى النشاط الاقتصادي، أي التحكم في كمية النقود بما يتلاءم مع مستوى النشاط الاقتصادي وبالتالي تفادي حدوث الأزمات النقدية والاقتصادية مما يؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي حيث أن تحقيق الاستقرار النقدي من شانه أن يحقق الاستقرار الاقتصادي؛
- **المساهمة في تحقيق توازن في ميزان المدفوعات وتحسين قيمة العملة:** يمكن أن تساهم السياسة النقدية في إصلاح وتخفيض العجز في ميزان المدفوعات عن طرق قيام البنك المركز برفع سعر إعادة الخصم، فيؤدي بدوره إلى قيام البنوك التجارية برفع معدلات أسعار الفائدة على القروض مما يؤدي إلى تقليل الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات مما يخفض من حدت ارتفاع الأسعار المحلية،والتالي تشجيع الصادرات وتخفض الواردات، ومن ناحية أخرى يؤدي ارتفاع الفائدة داخليا إلى إقبال المتعاملين الأجانب على إيداع أموالهم بالبنوك الوطنية ، وبالتالي دخول المزيد من رؤوس الأموال إلى الدولة مما يساعد على تقليل العجز في ميزان المدفوعات؛

وهكذا نجد ان تقليل حجم النقود الائتمانية داخل الاقتصاد الوطني من خلال رفع اسعار الفائدة يلعب دورا كبيرا في خفض العجز في ميزان المدفوعات؛

---

[1]– ناظم محمد النوري الشمري: **النقود والمصارف**، مدرسة الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، 1995.ص14. بتصرف .

[2]– عمر محي الدين: **التخلف والتنمية**، دار النهضة العربية، بيروت، 1975، ص ص،449 –452.

- **المساهمة في تحقيق التوظيف الكامل:** وتشترك في ذلك مع السياسة المالية وتقوم على زيادة عرض النقود في حالة البطالة والكساد لتزيد من الطلب الفعال فيزداد الاستثمار والتشغيل في الاقتصاد القومي.
- **مكافحة التقلبات الدورية:** من بين الأهداف الرئيسية هدف علاج التقلبات الدورية التي يتعرض لها الاقتصاد القومي، من تضخم وانكماش والتخفيف من حدتها حتى لا يتأثر الاقتصاد الوطني لهزات عنيفة تنعكس سلبا على مستوى التوازن الاقتصادي العام (الإنتاج والتوظيف والدخل)، وبعبارة أخرى الحفاظ على الاستقرار النقدي وذلك من خلال التعادل بين الادخار والاستثمار.
- **استقرار المستوى العام للأسعار:** تسعى السياسة النقدية إلى التحكم عادة في كمية النقود والائتمان والاستقرار في الأسعار، والنمو الاقتصادي، ويعتبر هدف تحقيق الاستقرار هو الهدف الأكثر الأهمية بالنسبة للسياسة النقدية وخاصة في الدول المتخلفة، كما تعانيه من تضخم بصورة أكثر حدة في الدول المتقدمة.

إلا انه لابد من الإشارة إلى أن هناك ارتفاعات في الأسعار تكون من الناحية الاقتصادية إذ تساعد على توسيع وزيادة النشاط الاقتصادي، وخاصة في بلدان ذات النظام الاقتصادي الحر، لان انخفاض أو جمود الاسعار يؤدي إلى حالة الركود الاقتصادي.

مفتاح صالح: **النقود والسياسة النقدية، المفهوم – الأهداف– الأدوات**، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص125.

الشكل (02-02): أهداف السياسة النقدية في المربع السعري لنيكولا كالدور.

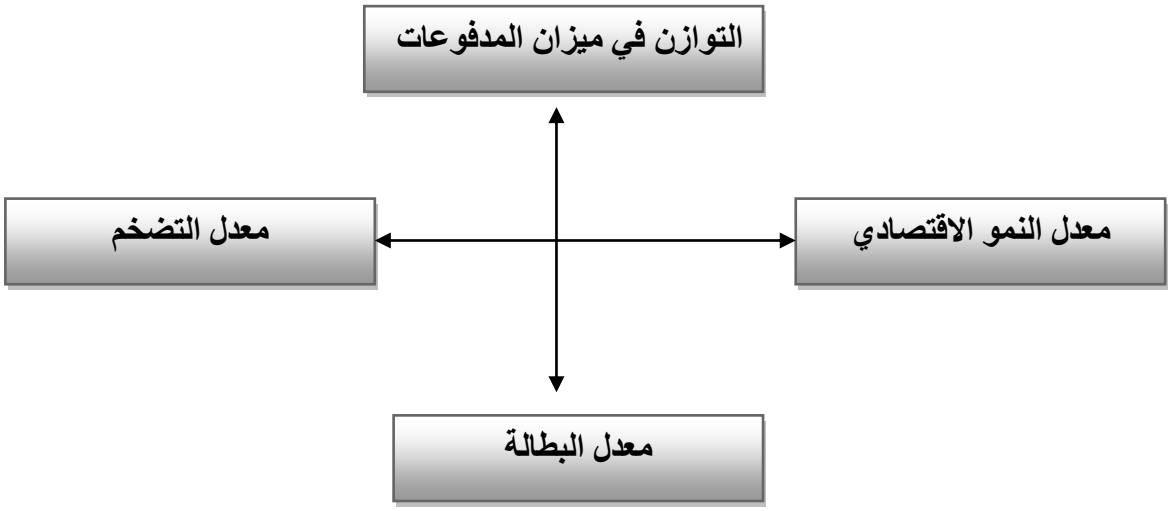

Surce: Marine delaplace ,monnaie et finansement de leconomic, edition 2,DUNOD paris, 2006,p 120.

المبحث الثاني: عموميات حول الإصلاح الاقتصادي

ظهر مصطلح الإصلاح الإقتصادي في 1982 بإعلان كل من المكسيك والأرجنتين وشيلي عجزها عن دفع سداد أقساط وفوائد الديون الخارجية التي بذمتها مما أوجد أزمة مديونية في العالم، ترتب على أثرها قيام صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير تقديم إجراءات واقتراح سياسات إصلاحات إقتصادية، ولقد تبنتها الكثير من الدول النامية لمساعدتها على الوفاء بديونها في المستقبل.

يتناول هذا المبحث مفهوم الإصلاح الإقتصادي وخصائصه، ومحددات وأهداف الإصلاح الإقتصادي كما يتناول محتوى برنامج الإصلاح الإقتصادي والذي نتناول فيه برامج التثبيت الإقتصادي.

المطلب الأول: مفهوم الإصلاح الإقتصادي وخصائصه

أولا_ تعريف الإصلاح الإقتصادي

الإصلاح الإقتصادي في جوهره، هو عملية تكييف هيكلي متعدد الأبعاد، محوره هو التكيف مع آليات السوق، وبذلك يتطلب إعادة النظر في أسلوب إدارة الإقتصاد الوطني.

و يمكن تقديم بعض التعاريف المتعلقة بالإصلاح الإقتصادي كمايلي:

- **التعريف الأول:** حدد البنك الدولي في تقرير له عن التنمية سنة1988 ،تعريف الإصلاح الإقتصادي على أنه " يحتوي على المتغيرات الاقتصادية الكلية و الجزئية، وتشمل عملية الإصلاح مجال القطاع العام، كما يتضمن مختلف الإجراءات المتعلقة بتحرير الأسعار في قطاع معين و لسلعة معينة، وبيع وحدات القطاع العام للقطاع الخاص". [1]

[1]– محمد ناظم حنفي، **الإصلاح الاقتصادي وتحديات التنمية**، مصر، 1992، ص ص191–192 .

- **التعريف الثاني:** برنامج الإصلاح الإقتصادي هو: برنامج متداخل ومتكامل وشامل، يغطي جانبي العرض والطلب في نفس الوقت. [1]

- **التعريف الثالث:** قدم مؤتمر قضايا الإصلاح الإقتصادي المنعقد بمصرسنة 2004 تعريفا للإصلاح الإقتصادي، يشمل" كافة التشريعات و السياسات والإجراءات التي تسهم في تحرير الإقتصاد الوطني، والتسيير الكفء له، وفقا لآليات اقتصاد السوق، حتى تتمكن من الانعاش والإزدهار، وأيضا يسهل له تكامله مع الإقتصاديات الإقليمية، وإندماجه في الإقتصاد العالمي". [2]

- **التعريف الرابع:** عرف بيو ألسندرو**(pio Alessansro)** الإصلاح الإقتصادي بأنه "عملية علاج للمشكلات التي تعاني منها معظم دول العالم، و خاصة الإختلالات الناجمة عن عجز ميزان المدفوعات، حيث تتبع إجراءات من شأنها زيادة الصادرات، و خفض الواردات، وجذب النقد الأجنبي للداخل، وهو ما يعرف بالإصلاح النقدي، إضافة إلى إجراءات كبح العجز الحكومي، من خلال رفع الإرادات الحكومية و خفض نفقاتها، وهو ما يطلق عليه اسم الإصلاح المالي، هادفا إلى السيطرة على معدلات التضخم، وزيادة معدل النمو الإقتصادي، وهذا المفهوم تغلب عليه الرؤية النقدية". [3]

---

[1]– فايز عبد الهادي أحمد، **سياسة الإصلاح الإقتصادي وأثرها على اقتصاديات صناعة الخزف والصيني في مصر**، رسالة ماجستر غير منشورة، جامعة عين الشمس، مصر، 2000، ص 33.

[2]– مكتبة الإسكندرية بلإشتراك مع الأكادمية العربية للعلوم والتكنولوجيا، "وثيقة الإسكندرية"، مؤتمر "قضايا الإصلاح العربي: الرؤية والتنفيذ"، مصر، 2004، ص 11.

[3] –Pio Alessandro, The social dimension and Economic Adjustment programs economic: feed pack and implication for Medium and long term, martn press, New York, 1992, pp233-237.

▪ **التعريف الخامس:** عرف عبد المجيد قدي سياسات الإصلاح الإقتصادي بأنها " تمثل الإجراءات المتخذة من قبل السلطات الإقتصادية، قصد تحسين أداء النشاط الإقتصادي لبلد ما، وفق قواعد معينة، تختلف هذه السياسات (حجما ونوعا) حسب عمق المشكلات القائمة". [1]

ومما سبق، نلاحظ أن التعريف الأول للإصلاح الإقتصادي يرتكز على إطار الإصلاح (كلي وجزئي)، وأيضا مجاله (القطاع العام) والتحرير الإقتصادي، وأما التعريف الثاني فهو شامل يمس الإجراءات التي تؤثر على العرض والطلب، كما ركز التعريف الثالث على الكفاءة الإقتصادية المرتبطة بالتحرير الإقتصادي والإندماج في الإقتصاد العالمي، واهتم التعريف الرابع بالجانب النقدي و المالي للإصلاح الإقتصادي، في حين ركز التعريف الأخير على أداء الإقتصاد، مبينا أن الإجراءات تختلف حجما ونوعا، حسب عمق المشكلات، وبذلك تتقاطع هذه التعاريف في إبراز أهمية الإصلاح الإقتصادي لرفع الكفاءة الإقتصادية.

وبإختصار، إن الرؤية الدولية للإصلاح الإقتصادي يقصد بها برنامج الإصلاح الأقتصادي، الذي تقدمه المؤسسات المالية الدولية، وهذا البرنامج له تأثير واسع على البلدان النامية، علما أن هذا الإصلاح أثار الجدل الكثير حول فعاليته، ومدى إنطباقه على الدول النامية. [2]

ثانيا_ خصائص الإصلاح الاقتصادي

يمكن إستخلاص أهم خصائص الإصلاح الإقتصادي في النقاط التالية : [3]

---

[1]– عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2003، ص 270.

[2]– محمد عبد العظيم طلب، **" الإصلاح الإقتصادي من عمومية الرؤية الدولية إلى خصوصية الحالة المصرية "**، المجلة العلمية لكلية التجارة، جامعة أسيوط، مصر، العدد36، جوان 2004، ص3.

[3]– ناصر عبيد الناصر، **سياسات الإصلاح الإقتصادي وبرنامج التكيف الهيكلي**، دار إتحاد الكتاب، مصر، 2001، ص49.

- تندرج في سياسة الإصلاح الإقتصادي حزمة من الأدوات تتفرع عنها مجموعة من العناصر التي تتصل بالتخفيف من القيود الحكومية على الإستثمار الخاص، وخصخصة مؤسسات القطاع العام وتحرير الأسعار وإلغاء الدعم الحكومي للسلع التموينية، وتغيير وتعديل التشريعات؛
- الطبيعة الإنكماشية لبرنامج الصندوق: تنجم هذه الصفقة من خلال سياسات حفظ الطلب الكلي الذي يضعه الصندوق وسيلة لخفض العجز الحاصل في ميزان المدفوعات والميزانية العامة؛
- ينطوي الإصلاح الإقتصادي على الرغم من وجود قواسم مشتركة على صوروأشكال شتى تتناسب مع الخصائص المحلية الملموسة في كل دولة؛
- إن من شأن تطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادي رجحان كفة ميزان لصالح أصحاب رؤوس الأموال وذلك من خلال إزال كافة القيود الإدارية والقانونية على الإستثمار وممارسة النشاط الإقتصادي و إصلاح سعر وهيكل الفوائد المحلية إضافة إلى إصلاح النظام الضريبي وتوفير الإعفاءات المغرية لمختلف الإستثمارات، والإسراع في تنشيط القطاع الخاص من خلال بيع جزء هام من المؤسسات؛
- يعتمد الإصلاح الإقتصادي على معايير السوق فالدولة لن تتطفل على النشاط الإقتصادي للسكان، وأحيانا لا تستطيع التحكم التام بالمتغيرات الإقتصادية ؛
- تركيز برامج الإصلاح الإقتصادي التي تمثل إنعكاسا لوجهة نظر اللبرالية الجديدة على تقليص دور الدولة، فلا تجعل منها حارسا فحسب بل خادمة وموفرة لكل الإجراءات التي تضمن سريان آآلية السوق من خلال التحرر الإقتصادي وضمان دور أكبر للقطاع الخاص؛
- تتقاطع سياسات الإصلاح الإقتصادي مع بعضها البعض فكل فرصة من فرص النجاح يمكن أن تقابلها إحتمالات الإخفاق والفشل.

المطلب الثاني: أهداف الإصلاح الاقتصادي

يمكن تحديد أهم أهداف الإصلاح الاقتصادي في :[1]

1. **الوصول إلى مستوى معين من إستقرار الأسعار:**

تحقيق معدل منخفض ومقبول من التضخم، يمثل هدفا هاما لأجل إزالة التشوهات السعرية، والوصول لحالة مقبولة من استقرار الأسعار.

2. **تحقيق التوازن المالي الداخلي:**

يتم ذلك من خلال إجراء تخفيض أساسي في عجز الموازنة العامة للدولة، الشيء الذي يسمح بإعادة التوازن المالي المحلي، ويعبر عنه بمؤشر نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الخام، الذي يجب أن يكون معدوما أو موجبا تماما.

3. **إعادة التوازن الخارجي وتحسين وضع ميزان المدفوعات:**

يتم تحسين وضع ميزان الدفوعات، من خلال تحسين سعر الصرف، وتحرير التجارة الخارجية، وتشجييع الصادرات، وإعادة هيكلة الإقتصاد الوطني برفع تنافسيته.

4. **رفع معدل النمو الإقتصادي:**

يتم ذلك من خلال توسيع الإستثمار المحلي والأجنبي، عبر توفير الشروط الملائمة لذلك وأهمها: التمويل، رفع كفاءة القطاع العام مع الحد من تدخل الدولة، وتطبيق الخوصصة والتحرير الإقتصادي، وإعطاء الأولوية لسياسة الإنتاج لأجل التصدير، وذلك لتحقيق تنمية ذات توجه خارجي وهذا بدوره يعمل على الحد من البطالة المتزايدة.

---

[1]– أسامة عبد المجيد العاني، **السياسات والإجنماعية لبرنامج التصحيح الإقتصادي في أقطار عربية مختلفة**، مجلة شؤون الإجتماعية، الإمارات العربية المتحدة، العدد72، 2002، ص17.

المطلب الثالث: برنامج التثبيت الاقتصادي

يعبر عن سياسات التثبيت الاقتصادي التي يقدمها صندوق النقد الدولي لبعض الدول الأعضاء بغرض الوصول إلى الاستقرار الاقتصادي أي تهدف إلى إحداث التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي ويركز على جانب الطلب من خلال إتباع سياسات معينة تستهدف معالجة الاختلالات القائمة فالموازنة العامة وموازين المدفوعات فالدول المعنية ويمكن إبراز المعالم الأساسية التي تتضمنها غالبية برامج التثبيت الاقتصادي في ما يلي:

1- سياسة نقدية انكماشية:

تهدف إلى التحكم في كمية النقود والتأثير في جانب الطلب الكلي وتوجيهه لتحجيم التضخم من خلال الآليات التالية:

- تسقيف حجم الائتمان المصرفي المسموح به للحكومة والقطاع العام وتحرير سعر الفائدة
- ضبط معدلات التوسع النقدي للتحقيق الاستقرار النقدي وإصلاح خلل الهياكل التمويلية
- استخدام عمليات السوق المفتوحة في تحقيق سقف للائتمان
- تحرير سعر الصرف ورفع معدلات الفائدة بما يتناسب مع معدلات الاستثمار

حمزة بن حافض ، **دور الإصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي** ،حالة الجزائر ،،مذكرات ماجستير جامعة متنوري قسنطينة ،،2010-2011 ،ص 44

2- سعر الصرف:

ضمنت سياسات أللاستقرار التي تبناها صندوق النقد الدولي برامج خاصة لتقويم سعر الصرف واصطلاحه بما يلاءم أوضاع هذه الدول ،بحيث يرى صندوق النقد الدولي أن العديد من البلدان التي تعاني من عجز في ميزان المدفوعات تقوم بتحديد أسعار صرف عملتها بطريقة لا تعكس حالة السوق وهذه الأسعار عادة ما تكون مرتفعة وهذا ما يؤدي إلى غياب القدرة التنفسية لمنتجات البلد فالأسواق العالمية ،إما من ناحية أخرى يشجع الاستيراد وذلك نضرا لانخفاض أسعار المنتجات الأجنبية المقومة بالعملة الوطنية زيادة على ذلك يؤدي إلى ظهور أسواق سوداء التي تقوم ببيع العملات عندها يكون للعملة الوطنية سعرين سعر رسمي تعلن عنه الحكومة والأخر سوقي الذي يكون اكبر من السعر الرسمي ويرى الصندوق من المناسب التوجه نحو برنامج ينصب على مبادئ فعالة لتخفيض سعر الصرف والاستعانة عند التخفيض تكون بالأسعار السيادية فسوق الموازية كمؤشر أسعار مرتبط بالسوق

3- تحرير الأسعار:

يرى صندوق النقد الدولي أن تحرير أسعار الفائدة وتركها تعمل بفعالية تمنع المدخرات الداخلية من الهروب إلى الخارج وتشجع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية نحو الداخل عندها تزيد الاستثمارات الداخلية التي تحسسن أداء ميزان المدفوعات

رمزي زكي، الصراع **الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة فالعالم الثالث**، سينه للنشر، مصر، 1992، ص ص72-73

خلاصة الفصل:

للسياسة النقدية دور فعال في التأثير على الاقتصاد منن خلال مجموعة من الوسائل والأهداف والأدوات ،فهي تعمل علي تنظيم كمية النقود المتوفرة فالمجتمع بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة فالتنمية الاقتصادية .

فهي منفذ للإصلاح الاقتصادي الذي يتمثل في مجموعة من الاجرائات المتخذة من قبل

السلطات الاقتصادية قصد تتحسسين أداء الاقتصاد وفق قواعد معينة وهدف الاصطلاح هو الوصول إلى مستوى معين من استقرار الأسعار ورفع معدل النمو الاقتصادي عن طريق مجموعة من البرامج منها برنامج التثبيت الاقتصادي الذي يتضمن مجموعة من المبادئ الهدف منها الاستقرار والاصطلاح الاقتصادي.

الفصل الثاني

برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر 1990- 2014

تمهيد

بات الإصلاح الإقتصادي من الضرورة الموضوعية تبنيه من طرف الدول التي تعاني من إختلالات هيكلية في إقتصادياتها لكون ثماره تأتي بالنتائج الإيجابية المرضية الإقتصاديات تلك الدول، وهو حال الجزائر مع بداية عقد الثمانينات التي عانت من لبعض المشاكل والإختلالات الإقتصادية مما أسهم بيروز العديد من الأزمات الداخلية والخارجية خلال تلك الفترة ، وكمحاولة من هذه الدول لمعالجة تلك المشاكل والإختلالات وإصلاح أوضاعها الإقتصادية اضطرت إلى تبني برامج الإصلاحات الإقتصادية الموضوعة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

بناء على ما سبق قمنا بتقسيم هذا الفصل الثاني إلى مبحثين، نتناول في المبحث الأول **مراحل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر** والذي يتضمن مبررات الإصلاح الإقتصادي في الجزائر و الإتفاق الإئتماني ، أما المبحث الثاني نتطرق فيه **تقيم سياسة برامج الإنعاش الاقتصادي**. فتطرقنا فيه لأهم برامج الإصلاح الإقتصادي في الجزائر 1990-2014.

المبحث الأول: مراحل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر

المطلب الأول: مبررات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر

نتناولُ أهم مبررات الإصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر مطلع تسعينات القرن العشرين، ثم نقدم تسلسل هذه الإصلاحات أثناء التنفي.

نتناول ضمن هذا الفرع المُبررات، ثم نبين تسلسل هذه الإصلاحات وفقاً لما يلي:

1- المُبررات الداخلية:

يمكن تقسيمها منهجياً إلى مبرراتٍ أو دوافع اقتصادية، وأخرى اجتماعية وسياسية (بصورةٍ موجزة)، كما يلي: [1]

أ- **المُبررات الاقتصادية:** حسب صندوق النقد الدولي، تقسم إلى مشكلاتٍ ناجمة عن التوسع في السياسات النقدية والمالية، ومشكلاتٍ هيكلية، إلا أننا نورد كل العوامل الاقتصادية مجتمعةً كما يلي:

- **الاتساع المباشر لفجوة الموارد المحلية:** تمثِّل أحد أشكال انعدام التوازن الداخلي؛ ذلك أن المُدخرات الإجمالية والاستثمارات بلغت 99,8 مليار دج، و 94 مليار دج على الترتيب سنة،1987 وهي فجوةٌ موجبة، بينما انعكست ابتداءً من سنة 1988 ليصبحان 68,5مليار دج و 98 مليار دج على الترتيب؛
- **الاختلال بين الإنتاج والاستهلاك:** يمثِّل أحد أشكال انعدام التوازن الداخلي؛ ذلك أن الاستهلاك النهائي بنوعيه)العام والخاص(بل 140,9 مليار دج، والناتج المحلي الخام بلغ 233,8 مليار دج سنة) 1983 بنسبة (60,26% وأما سنة 1989 فقد بلغا 336,3 مليار دج، 422 مليار دج على الترتيب بنسبة (80%)؛

[1]- عبد الستار عبد الحميد سلمى، **تقييم سياسات صندوق النقد الدولي للتثبيت الاقتصادي في مصر**، مصر، ط 2001،2000/01 ، ص46.

- **تزايد الطلب نتيجة تزايد عدد السكان، وعدم مرونة الجهاز الإنتاجي)توافُق أو تباطُؤ الإنتاج**

الشيء الذي أدى إلى اختلال العرض والطلب ويمثِّل أحد أشكال انعدام التوازن الداخلي، وأيضاً من المُؤشرات المهمة الدالة على ارتفاع معدل التضخم، وحسب المؤسسات المالية الدولية إن فجوة الطلب المحلي هي إحدى أهم العوامل الداخلية التي أثرت على موازين المدفوعات للدول النامية ومنها الجزائر، مما أدى إلى زيادة حدة التضخم وعجز الموازنة العامة؛

- **الانخفاض في الناتج المحلي الخام الحقيقي** حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي الخام الحقيقي1% سنة 1988 و0,70 سنة 1987 ورغم ارتفاعه البسيط سنة 1990إلى 4,4% عاود الانخفاض سنة 1990ليصل إلى 1,10% علما أن أكبر نسبة لهذا المعدل سجلت سنة 1982 ببلوغه 6,40% ؛

- **تدهور أسعار صرف العملة الوطنية:** حدثَ هذا نتيجة للعجز المتفاقم والدائم في ميزان المدفوعات، وتعمق مشكلة المديونية الخارجية، حيث تمت عملية تعديل معدل صرف الدينار ليستجيب للواقع الاقتصادي، فانتقل معدل صرف الدينار من 4,9دج/ دولار نهاية 1987 إلى 17,7دج/ دولار في اية مارس ،1991ثم قرار مجلس النقد والقرض نهاية سبتمبر 1991 بتخفيض الدينار بنسبة 22%للدولار ليصل إلى 22,5دج / دولار، واستقر حول هذه النسبة لغاية شهر مارس ،2004حيث أجري تعديل طفيف لم يتعدى ،10%ثم اتخذ مجلس النقد والقرض قرارا لتخفيضه بنسبة 40,17% في . 1994/04/10

- **ضعف قدرات الاستعمال للقطاع الصناعي:** بلغ المعدل الوطني لطاقة الاستعمال 50% ونتج عنه ضعف معدل النمو للإنتاج الصناعي من غير المحروقات، وانتقل من 5,2% سنة 1989 % 1,4- سنة 1986.

جدول رقم(02-02): مؤشرات الادخار والاستثمار، الطلب المحلي، الإنتاج والإيرادات والنفقات للفترة (1983-1989)

السنوات / التعيين	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
S) مليار دج): الادخار	85,7	92,9	98,6	106,1	87,3	99,8	68,5
(مليار دج): الاستثمار	128,8	87,8	92,8	96,7	101,1	94	98
الناتج المحلّي مليار دج :الخام بالأسعار الجارية	233,8	263,9	291,6	296,6	312,7	347,7	422
الطلب المحلي :بالأسعار الجارية مليار دج	228,7	253,7	279,5	297,47	299,4	318,1	382,1
الإيرادات (R) :مليار دج	84,5	99,1	108,6	92,3	93,1	93,5	120,9
الإنفاق الحكومي (G) مليار دج	88,1	97	99	107,8	105,3	121,3	125,6
Rإلى PIB (%) نسبة	28,64	36,1	37,55	37,24	31,11	29,77	26,9
Gإلى PIB (%) نسبة	29,76	37,7	36,7	33,95	36,34	33,67	34,88

عدد السكان: مليون نسمة	20,5	21,2	21,9	22,5	23,1	23,7	24,3
رصيد الميزانية إلى الناتج الداخلي الخام (%)	0,8	3,3	-5,2	-4	-8,0	-1,2	-1,5
الناتج المحلّي الإجمالي إلى عدد السكان (دولار)	2599,3	2672,1	2621,8	2806,1	2972,2	2580	2483,6

المصدر: إعداد الطالب بناءً على الديوان الوطني للإحصائيات، عدة سنوات.

2- المبررات الخارجية:

لما كان مستحيلاً لأي اقتصادٍ وطني أن يعيش بمعزل عن التحولات الدولية، فإنّ الاقتصاد الجزائري لا يشذُّ عن هذه القاعدة، وهذا ما جعل عملية الإصلاح الاقتصادي تبرر بعوامل خارجية. وترتكز هذه المُبررات الخارجية حول ميزان المدفوعات والمديونية الخارجية، وعوامل أخرى.

أ- **العجز في ميزان المدفوعات:** يرتبط أساسا بالعناصر التالية: [1]

- تدهور شروط التبادل الدولي في غير صالح الجزائر، نتيجةَ ارتفاع أسعار الواردات وانخفاض أسعار الصادرات، وانعكس ذلك على توازناتها الخارجية، من خلال ما يعرف بنسبة التبادل الدولي؛
- انخفاض عوائد الصادرات خاصة خارج المحروقات، وتأثير تدهور أسعار المحروقات على استمرار التنمية في الجزائر؛ ونوضح ذلك في الجدول التالي:

[1]- عبد المجيد بوزيدي، **تسعينيات الاقتصاد الجزائري**، ترجمة أم الحسن جريبب، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 1999، ص101.

جدول رقم (03-02): المحروقات ونسبتها إلى صادرات السلع للفترة (1985-1993)

(الوحدة :مليار دولار)

السنوات التعيين	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993
صادرات المحروقات	12,96	7,68	8,531	7,351	9,095	12,348	11,975	10,848	9,590
نسبة صادرات المحروقات إلى (%) السلع	94,8	94,4	96	94,7	95,6	96,7	94,3	92,3	98,4

المصدر: إعداد الطالب بناءً على الديوان الوطني للإحصائيات

- تقلُّب أسعار النفط وما خلفه من آثار على مستويات الاحتياطي من العملة الصعبة، وخاصة خلال النصف الثاني للثمانينيات.

ونوضح ذلك في الجدول الموالي:

جدول رقم(04-02): سعر النفط الخام للفترة (1984-1993)

(الوحدة :دولار /برميل)

السنوات	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993
سعر البرميل	32	25,2	14,9	18,5	18,5	16,9	20,3	20,4	20,1	17,8

المصدر :إعداد الطالب بناءً على الديوان الوطني للإحصائيات

ب -عبء المديونية الخارجية وخدمات الدين (عسر أو عدم القدرة على التسديد): تعتبر المديونية الخارجية سبباً داخلياً، لكن تركيزنا فيها على معدلات الفائدة الدولية وتوريق القروض، قادنا إلى إدراجه ضمن الأسباب الخارجية، وتمثلُّ المديونية الخارجية أبرز اختلالات الاقتصاد الكلي، وترجع جذورها للسياسة التنموية السابقة، نتيجة الاقتراض الأجنبي لتلبية حاجات الأفراد

وتسيير الاقتصاد الوطني، مع عامل التسهيلات الممنوحة من الدول المتقدمة، خلال فترة الركود التضخمي، وهي في نمو مستمر لغاية ارتفاع أسعار البترول خلال الألفية الثالثة،[1] ولتوضيح ذلك نقدم الجدول التالي:

جدول رقم(05-02): تطور إجمالي المديونية للفترة (1985 -1994)

(الوحدة: مليار دولار)

السنوات	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993	1994
الدين الخارجي	18,4	22,7	24,7	25	26	26,8	27,9	26,7	25,7	29,5
الدين الخارجي إلى الناتج المحلّي الخام (%)	34,5	36,9	36,5	41,6	39,3	64,4	35,4	51,7	75,5	41,6
خدمات الدين الخارجي إلى إجمالي الصادرات (%)خ /من س	59,8	55,8	80,9	72,4	62	73,8	76,5	82,2	47,2	28,3

المصدر: البنك الدولي وبنك الجزائر.

يتضح من الجدول السابق، ارتفاع حجم الديون الخارجية بشكلٍ ملحوظ خلال الفترة (1984-1994) وخاصة منذ 1986 حيث بلغت 22,7 مليار دولار خلال، 1986 لترتفع إلى 25,0مليار دولار نهاية 1988، وتقفز إلى مبلغ 26,0مليار دولار سنة 1989، وتكون نسبة خدمات الدين إلى إجمالي الصادرات للسنوات الثلاث المذكورة على التوالي: % 59,8 و% 80,9 و،72.4% وهي نسب عالية جدا، وتجدر الإشارة، أن فوائد الدين الخارجي أعلى الفوائد الرسمية ومن فوائد المنظمات المالية الدولية، لأن الاقتراض مصدره تجاري، مثل القروض المصرفية وتسهيلات الموردين وأسواق السندات الدولية، وبذلك شكَّلت المديونية الخارجية إرهاقاً مالياً شديداً للجزائر، وبلغت مستوياتٍ مخيفةٍ، حيث وصلت نسبتها إلى الناتج المحلي الخام ما

[1]- الهادي خالدي، **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي**، دار هومة، الجزائر، 1996،ص ص 36 -34.

يعادل 34,5%سنة 1986 و 41,6% سنة،1989 وهي أقل من النسبة التي وصلت إليها مصر.

ج- عوامل خارجية أخرى: تمثل مجموعة عوامل ذات تأثير غير قوى وهي: [1]

- التخطيط المركزي للتنمية، وإقلاع الدول عنه؛
- الثورة التكنولوجية وضغوطات العولمة بكل تفاصيلها، من خلال محورين:الأول هو التكامل الإقليمي، والثاني هو التكامل العالمي الذي تفرضه قوى العولمة؛
- زوال عصر ثبات سعر صرف العملات الأجنبية، بعد تخلي الولايات المتحدة الأمريكية على قابلية تحويل الدولار إلى ذهب، وانعكاس ذلك على نظام الصرف الجزائري، وصعوبات التنبؤ بحاجات البلد من العملة الصعبة مستقبلاً؛
- قلة الإعانات المنوحة للجزائر مقارنة بفترات الركود التضخمي، لأسبابٍ تتعلَّق بالمواقف الدولية؛
- عدم الاستقرار في المحيط الإقليمي، رفقة الوضع الأمني المحلي وانعكاسه على فاتورة التسلُّح.

المطلب الثاني: سيرورة الإصلاحات الاقتصادية 1989-1998

الفرع الأول: الاتفاق ألاستعدادي الائتماني الأول ماي 1989-1991

في ظل ظروف متوترة خصوصا سياسيا، اجتماعيا واقتصاديا أبدت الجزائر حاجتها للدعم الدولي فلجأت إلى الصندوق النقدي الدولي وسحبت الجزء الخاص باحتياطاتها منه والذي يتم بصفة آلية ،كما حصلت على الأقساط المرتفعة في إطار اتفاق التثبيت بقيمة 155.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة والتي استخدمت كليا في 30 ماي 1989 كما استفادت من مبلغ 315,2 مليون؛ أي ما يعادل 360 مليون دولار أمريكي في إطار تسهيل التمويل التعويضي للمفاجآت نظرا لانخفاض أسعار البترول سنة 1988 من جهة، وارتفاع أسعار وارداتها من الحبوب من جهة ثانية.

[1]- سعد طه علام، **دراسات في الاقتصاد والتنمية**، دار طيبة للنشر والتوزيع والتجهيزات العلمية، مصر، 2003، ص 84.

أولا: عرض البرنامج

تزامن هذا البرنامج مع حكومة السيد حمروش الذي قدم برنامج حكومته للصندوق والذي أبدى تفاؤله منه وأعتبره كفيلا بإخراج البلاد من أزمتها ، واختارت الحكومة أسلوب الإصلاح السريع عن طريق الصدمة ، وقد أبدى رئيس الحكومة تخوفه من أسعار السوق الفوضوية والتي اعتبرها سببا لارتفاع الإصدار النقدي الذي سيولد ضغوطا تضخمية – أمام قلة المقابل المادي – ؛ بل وتوسيعا للسوق الموازية كما اعتبر عدم الوضوح في مجال التجارة الخارجية كان جراء عدم اعتماد طرق لتسيير ميزان المدفوعات والمديونية والقرض الخارجي[1] .

وقد مس الإصلاح عدة مجالات نجد منها : إصلاح نظام الأسعار في 1989 ثم الإصلاح النقدي في 1990 والإصلاح الجبائي في 1992 إصلاح قطاع التجارة الخارجية ، ففيما يخص إصلاح نظام الأسعار تم إصدار القانون رقم 12/89 الصادر في 25 ديسمبر 1989 والمتعلق بالمنافسة والأسعار ، حيث ميز هذا النظام بين شكلين من الأسعار:[2]

❖ **الأسعار الإدارية:** وهي التي تخضع لإدارة الدولة وتأخذ ثلاثة أشكال وهي:

- **الأسعار المضمونة:** وهي محددة على مستوى المنتج للعديد من المنتجات؛ مثل: المنتجات الغذائية، الصناعية، والتي تسعى السلطات لتشجيعها حتى تحل محل الواردات؛
- **الأسعار المسقفة:** يتم هنا تحديد أسعار بعض المنتجات ذات الأولوية إلى أسعار قصوى لا يمكن تجاوزها؛ حمأي للقدرة الشرائية للمواطنين على أن يتم تعويض المؤسسات؛ مثل: الكهرباء، الغاز، مواد غذائية أساسية...؛
- **الهوامش المسقفة:** تكون في مستوى الإنتاج و/أوعند التوزيع وتمس المنتجات الثانوية وهذا لتجاوز اضطرابات الأسعار.

[1] –Fergani Merieme, " le programme d'Ajustement Structurel en Algérie" , in revue l'économie, Algérie, N°34, Juin 1996 , P24.

[2] –Harchaoui Abdelkrim, La Réforme du Système des prix et des Subventions, in journée d'information, Gouvernement – Opérateurs sur l'accord Stand By, Algérie, Présidence de l'Etat, 27 Avril 1994, p p59,60

❖ **الأسعار المصرحة (الحرة) :**

هنا يفرض على المؤسسات تقديم تصريح بالأسعار للمصالح المختصة لمتابعتها قصد ضبطها، وعملا بما جاء في هذا الإصلاح تم في سنة 1990 تحويل مجموعة كبيرة من السلع من نظام الأسعار المراقبة إلى نظام الهوامش المسقفة، ومجموعة أخرى تم تحويلها من نظام الهوامش المسقفة إلى نظام الأسعار المصرحة الحرة)، وبهذا لا تكون الأسعار خاضعة لقواعد السوق ، وقد يبد وهذا مبررا من الحكومة خوفا من انفجار الأوضاع من جديد ، خصوصا أن التضخم عرف مستويات مرتفعة وفي ظل تدني الأجور.[1]

أما الإصلاح النقدي ، فقد أصدر القانون 90/10 المؤرخ في 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض والذي أحدث نقلة نوعية في المجال النقدي؛ إذ وقبل هذا الإصلاح لم يكن بالإمكان الحديث عن وجود سياسة نقدية؛ وذلك للتداخل الذي كان موجودا بين الخزينة العامة والبنك المركزي من جهة، وإلى ضعف الوساطة المالية التي كانت تقوم بها البنوك الأولية والخزينة العامة من جهة ثانية . ويتمثل الهدف الأساسي للإصلاح النقدي والمالي في إعادة الاعتبار لوظيفة تخصيص الموارد، وذلك على الصعيدين الداخلي والخارجي، وبطبيعة الحال، لن يكون ذلك ممكنا إلا باستعادة الدينار لقيمته الحقيقية الداخلية والخارجية على السواء، مما يفترض فيه امتصاص اختلال التوازنات النقدية والمالية الكلية على هذين المستويين. [2]

كما تم فيه الترخيص لإنشاء بنوك ومؤسسات مالية خاصة الأمر الذي كان حكرا على الدولة منذ الاستقلال وحتى وإن كانت أجنبية ،وهذه الأخيرة يمكنها الاستثمار في الجزائر وذلك بتمويل المشاريع ويمكنها فتح مكاتب تمثلها ،وجاء بذلك قانون 90/10 لضبط السياسة النقدية وفق متطلبات مرحلة تحول الاقتصاد الجزائري باعتماده على وسائل ضبط ذات بعد سوقي تعمل على محاربة التضخم ومختلف أشكال التسربات مع وضع حد للتمويلات غير الميزانية

[1] -Harchaoui Abdelkrim, op – cit , p p,61,62.

[2] – حميدات محمود، خليلي كريم زين الدين ،**ورقة مقدمة لندوة سياسات وإدارة أسعار الصرف في البلدان العربية**، تحرير: علي توفيق الصادق، محمد حسني محمد، نبيل عبد الوهاب لطيفة، **صندوق النقد العربي**، معهد السياسات الاقتصادية، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل، أبو ظبي، العدد الثالث،1997، ص157.

للخزينة والسعي لإقامة نظام مصرفي عصري فيما يتعلق بتعبئة الموارد المالية مع العمل على إعادة الاعتبار للدينار ؛ بالإضافة إلى ذلك جاء يسعى لإعادة الملاءمة لمؤسسات الدولة والبنوك إلى جانب تمويل الاقتصاد. [1]

وتعزيزا لإصلاح الأسعار لسنة 1989 وقصد مواجهة التضخم تم وفي إطار الإصلاح النقدي لسنة 1990 مايلي: [2]

- تحرير أسعار الفائدة الدائنة والمدينة في حدود سقف 20%؛
- رفع أسعار إعادة الخصم من 7%سنة 1989إلى 10.5%سنة 1991 يهدف جعل المعدلات الحقيقية موجبة؛ إدخال سوق تعامل بين البنوك (سوق مشتركة بين البنوك)؛
- التأطير الشامل للقروض؛

أما فيما يخص الإصلاح الجبائي فقد جاء قانون المالية لسنة 1992بعدة تعديلات أهمها استحداث الضريبة على القيمة المضافة ، كما ميز بين الضرائب المفروضة على الأشخاص الطبيعيين والأشخاص المعنويين وهذا يهدف تبسيط النظام وإدخال المزيد من الشفافية عليه انسجاما مع الاتجاهات الحديثة في مجال الإصلاح الضريبي، والتي يدعمها الصندوق، والمرتكزة على إعداد هياكل ضريبية تتسم بسعة وعائها واعتدال معدلاتها ، مع الحد من درجات التصاعد حفزا للادخار والاستثمار، وقطاع التجارة الخارجية هو الآخر بدأت بوادر كسر احتكاره من طرف الدولة رغم محدودية الإجراءات المتخذة، سواء ما نص عليه قانون المالية التكميلي لسنة 1990 في مادتيه 41/40 من خلال النصوص التنظيمية التي أصدرها بنك الجزائر فيما يخص هذا المجال والذي أصبح ومعه البنوك التجارية يساهمان بقسط وافر في تسيير التجارة الخارجية عكس ما كان عليه الحال ،حينما كان ذلك حكرا على وزارة المالية ، كما حاول المرسوم 37/91 المؤرخ في 12فيفري 1991 والمتعلق بشروط التدخل في مجال

---

[1]– بن عبد الفتاح دحمان، **محاولة تقييم السياسة النقدية ضمن برنامج التصحيح الهيكلي**، دراسة حالة الجزائر، الجزائر، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص نقود ومالية، 1997، ص 180.

[2]– المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **مشروع التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي**، الجزائر، الدورة العادية الثانية عشر، نوفمبر ،1998ص.21

التجارة الخارجية إلى جانب نصوص تنظيمية أخرى من بنك الجزائر تجاوز الصعوبات والمعوقات ، إلا أن ذلك لم يسمح بالتحرير الكامل للتجارة الخارجية .

ثانيا: نتائج الاتفاق

إذا عدنا إلى النتائج التي صاحبت هذا الاتفاق فإننا قبل عرض أهمها نود أن نشير إلى نقاط هامة فيما يلي :

- لا يمكن إعطاء تقييم لهذا الاتفاق لقصر مدته ، فالمتغيرات الاقتصادية – أغلبها – يستجيب في المدى المتوسط والطويل ؛
- التوتر الشديد وعلى جميع الأصعدة نتيجة لمخلفات الوضع السابق لم يساعد على التطبيق الفعلي لبنود الاتفاق ؛
- لم يتم تغيير الأطر والهياكل المؤسسية المقابلة لسياسة اقتصاد السوق ، فالأطر والهياكل نفسها التي كانت في فترة الاقتصاد المخطط هي التي أسند لها العمل في ظل هذا التحول– ولوكان جزئيا – ؛
- الأمر يزداد غرابة إذا علمنا أن الوجوه والمسيرين نفسهم الذين كانوا ولوقت قريب جدا يدافعون على النظام السابق بقوا يعملون في ظل هذا الوضع الجديد ؛
- لم يتم العمل بالتنسيق مع المجتمع المدني ومؤسساته ولم يتم استشارة الأطراف التي يمكن أن تساعد: مراكز البحث ، النخب المثقفة ،... ؛ بل بالعكس تم الاتفاق بكل سرية واعتمد طريقة العلاج بالصدمة فصدم المجتمع ولم يعي ماذا تقوم به الحكومة ؛ بل فتح الباب للمعارضة السلبية لتزايد على الحكومة بكشف المستور وتخويف الشعب في وضع آيل للانفجار في أي وقت؛
- بقاء الحكومة تعمل وفق سياسة الأرجوحة تتقدم خطوات ثم ما تلبث تتراجع حسب الصدى العائد من المجتمع خطوات للخلف؛

- لم يكن الإصلاح جذريا ؛بل أغلبه شكليا وهوما لم يسمح بالتغيير المطلوب وحتى المجالات التي مسها هذا الإصلاح ولعلاقتها مع مالم يمسه الإصلاح عطل ، إن لم يحدث أثرا عكسيا وظهر ذلك على النتائج ؛
- الوضع الدولي غير الملائم في ظل حرب الخليج وتقلبات أسعار صرف العملات الصعبة.

وأمام كل ماسبق وغيره أظهر الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي تراجعا كبيرا فبعدما سجل عام 1989 معدل 4.6% سجل في 1990 معدلا سلبيا بـ: % 2 وهو يتطابق تقريبا مع ما سجل عام 1987 وغير بعيد عما سجل عام 1988 ويجد تفسيره في التراجع الكبير الذي سجله القطاع الفلاحي الذي كان له فضل كبير في النمو المسجل عام 1989 حينما وصل إلى، 18.4% إلا أنه في هذا العام تدهور كثيرا وسجل معدل نمو سلبي بـ: – 9.3%2 وهذا للأحوال المناخية غير الملاءمة التي عرفها الموسم الفلاحي .

ولم يكن وضع القطاع الصناعي بأفضل حال والذي وإن كان سجل معدل موجب بـ: 0.6% بعدما عرف معدلات سلبية منذ سنوات كان أضرها عام 1989 حينما سجل : – 4.4%؛ إلا أن ما سجل في هذا العام يبقى ضئيلا، ويعود ذلك وفي جزء كبير منه إلى الاضطراب في التموين من المواد الأولية والمنتجات نصف المصنعة، حيث عانت 76% من القوة الإنتاجية من ذلك؛ جراء التقشف الممارس، بالإضافة إلى ضعف معدل استعمال طاقات الإنتاج والتي وصلت إلى 59.2% في القطاع العمومي وأقل من 56% في القطاع الخاص، (باعتبار سنة 1984 هي سنة الأساس)، إلى جانب ما خلفته عشرية ثمانينيات القرن الماضي مسجلا بذلك قيمة مضافة ،2%ونموا في الإنتاج الصناعي خارج المحروقات لم يتعد 1.1% فقط ، وهي نتائج تقارب ما سجل من قبل.[1]

أيضا تراجع قطاع المحروقات إلى معدل 4.3% بعدما كان 8% في العام الماضي أثر سلبا على النتائج الكلية ولم يكن حال قطاع الطاقة بأفضل من ذلك بكثير فقد اكتفى بمعدل

[1]– المجلس الوطني للتخطيط، **تقرير عن تنفيذ المخطط الوطني لسنة 1994، الجزائر**، جانفي 1996، ص31.

5.8%فقط. وزاد من صعوبة الأمر تدهور قطاع الأشغال العمومية حين سجل معدل – 1%بعدما سجل تحسنا في العام الماضي + 1.5% بعد التدهور الحاد الذي سجله في العامين السابقين 1987و 1988بـ: – 9.2%و– 8.3% على التوالي، حيث ساهم سوء التموين والتمويل بقسط وافر في تدهوره .

ويبدو أن ميزانية الدولة خالفت الوضع المتردي والسلبي المسجل عموما وسجلت فائضا ميزانيا قارب 16 مليار دج، إلا أن ذلك لم يكن إلا من حصيلة الجباية البترولية التي ساهمت بقسط وافر حين تحسنت بـ: 62.5% عما كانت عليه في 1989مقابل تحسن للجباية العادية في حدود 21% فقط مما يضع الإصلاح الجبائي وآفاق تطوره في المحك .

وهذا فإن تحسن أسعار النفط التي انتقلت بحوالي ستة دولارات لكل برميل مصدر(من 18.6 إلى 24.4 دولار بين 1989و1990) ساهم في تحسن وضع الميزانية وهوما يبقي الوضع الداخلي رهينة للوضع الخارجي، ولا ننكر في هذا المقام أن تخفيض قيمة العملة كان له فضلا في ذلك التحسن ؛لكن كان على حساب ارتفاع قيمة الواردات ومن ثم الأسعار في السوق الداخلية وما لأثر ذلك سواء على تكلفة المنتجات المحلية أو أسعار هذه الواردات في السوق مباشرة.

الجدول رقم(06-02): تطور سعر صرف الدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري 1987/جوان 1991.

السنوات	1987	1988	1990	1991جوان
القيمة$	4,84	7,45	10	18,5

المصدر: إعداد الطالب بناءً على الديوان الوطني للإحصائيات

يظهر من الجدول السابق أن السلطات ملتزمة بتنفيذ الاتفاق، حيث ينص على اتباع سياسة صرف مرنة، وكذا توفير مستويات مناسبة من احتياطات الصرف الدولية، ويتأتى ذلك بمواصلة السلطات "سياسة الإنزلاق التدريجي" المتجه نحو المرونة للوصول إلى هدف نهائي

يتمثل في تحقيق قابلية الدينار الجزائري للتحويل. وقد أظهرت السلطات النقدية منذ منتصف سنة 1990رغبتها في التوصل إلى قابلية تحويل الدينار بالنسبة للمعاملات الجارية بعد ثلاث سنوات؛ أي : مع نهاية 1993 أو بداية 1994 على أن تتم هذه العملية بشكل تدريجي واحترازي. [1]

وقبل البدء في عملية جعل الدينار الجزائري قابلا للتحويل في المعاملات الجارية مع الخارج تم تعديل معدل الصرف الرسمي؛ بغية إيصاله إلى مستوى توازن الطلب الوطني على السلع والخدمات الأجنبية مع المتاح من العملات الصعبة، وتم ذلك لفترة طويلة نسبيا من سنة 1987إلى بداية 1991. [2]

وزاد من صعوبة هذه الفترة أن مخزون المديونية الخارجية وصل إلى28.37 مليار دولار أمريكي وهوما يمثل 47.9% من الناتج الداخلي الخام؛ أي أن نصفه (وهو في وضع سلبي) يحول إلى الخارج ،كما يمثل هذا المخزون 2.11 من صادرات البلاد من السلع والخدمات في وقت تمثل خدمات المديونية إلى هذه الصادرات... 66.4% إن الوضع أكثر من خطير! ، خصوصا أن المديونية قصيرة الأجل قاربت ملياري دولار [3] وهوما يرهن هذه البلاد.

أيضا المؤشرات النقدية هي الأخرى جاءت عكس الأهداف في عمومها ، فالمعالجة النقدية تفترض الضغط على الجوانب النقدية إلا أن الكتلة النقدية عرفت نموا بـ: 11.32% ما بين سنتي 1989 و 1990 وهوما ساهم في تسجيل التضخم معدلا مرتفعا وصل إلى 16.7%بعدما كان 10% فيما سبق وهوما أبقى أسعار الفائدة الحقيقية سالبة.

إلا أن ذلك لم يمنع من أن تكشف الإحصاءات النقدية نوعا من انعكاس الاتجاه ابتداء من سنة 1989 فيما يخص معدل السيولة، ذلك أن هذا القسط انتقل من 83,68% سنة

[1] – جاء النظام 06-90 الصادر عن بنك الجزائر بتاريخ 30 ديسمبر 1990 يتضمن إنشاء صندوق لتثبيت الصرف، وذلك يهدف تثبيت قيمة الدينار والتخفيف من أثر تموجات سعر الصرف على الاقتصاد الوطني.

[2] – حميدات محمود، **مدخل للتحليل النقدي**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ،1996،ص ص 160-161.

[3] –Evolution de la dette exterieure de l'Algerie 1990-2000 », in Revue, Media Bank, lgerie, Banqued'Algerie, N°51, dec2000/jan 2001, p4.

1989 إلى 52% فقط عام،1991 فهذا الامتصاص التدريجي للفائض النقدي هو نتيجة لتحرير الأسعار وخفض قيمة الدينار معا، وهو نتيجة بالخصوص لانسحاب الخزينة من دائرة التسبيق والإقراض. وقد سمحت الفوائض المالية المسجلة في سنتي 1990و 1991 للدولة بخفض مديونيتها إزاء المنظومة المصرفية، وتمخض انسحابها النسبي ثم القطعي من دائرة التعاملات المالية عن إعادة هيكلة الديون لفائدة الاقتصاد. [1]

كذلك قطاع التجارة الخارجية لم يستجب للإصلاحات حتى وإن كان جانبه المنظور عرف فائضا ب: 1.62مليار دولار ، في وقت ارتفعت فيه أسعار النفط مما أفضى وضعا إيجابيا على صادرات المحروقات والتي لا تزال تمثل أكثر من 96% من مجموع الصادرات، وهو يظهر أن تخفيض قيمة العملة تبقى عملية غير مجدية ؛ بل هي مكلفة جدا في ظل التدهور الحاد الذي تعرفه جل القطاعات ، وزاد الانفتاح على الخارج من إغراق السوق المحلية وهوما ينعكس سلبا على المؤسسات المحلية التي هي غير مؤهلة لمواجهة السلع الأجنبية ذات الميزة التنافسية العالية .

أما الجانب غير المنظور فقد واصل مسيرته السلبية حين سجل ميزان الخدمات عجزا ب: 1.2مليار دولار وعجزا في دخل العوامل الصافي بـ: 2.09 مليار دولار ،في وقت سجل رصيد التحويلات فائضا موجبا ب: 1.53 دولار والذي يضاف لرصيد الميزان التجاري، ومن ثم عرف الميزان الجاري فائضا بـ: 1.35مليار دولار، غير أن ذلك لم يشفع لميزان المدفوعات ليسجل رصيدا موجبا، حيث بلغ العجز به 0.22 مليار دولار نتيجة العجز المسجل على مستوى ميزان رؤوس الأموال وبقيمة 1.57مليار دولار.

الفرع الثاني: الاتفاق الاستعدادي الائتماني الثاني في جوان 1991-مارس 1992

جاءت حكومة غزالي في وقت حساس جدا، إذ عليها تنظيم الانتخابات التشريعية المزمع إجراءها في 27جوان 1991 وبذلك كان عليها الإسراع في إبرام الاتفاق الذي يسمح للجزائر

[1]- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، (1998) مرجع سابق، ص21.

بالحصول على 300 مليون (DTS)؛ أي ما يعادل 400 مليون دولار أمريكي، مقسمة على أربعة شرائح (جوان،1991 سبتمبر 1991، ديسمبر 1991، ومارس 1992) غير أن الشريحة الرابعة لم يتم الحصول عليها جراء الانحرافات التي عرفتها الأجور في الفصل الأول من سنة 1992،[1] ويمتد هذا البرنامج لمدة 10 أشهر جوان1991، مارس 1992).

أولا: الإجراءات المتخذة وفقا للبرنامج : حسب رسالة النوايا المحررة في 27 أفريل 1991 من طرف السلطات الجزائرية والمرسلة إلى الصندوق يهدف هذا الاتفاق إلى: [2]

- تحرير التجارة الخارجية من خلال الوصول إلى أكبر قابلية لتحويل الدينار؛
- وضع سقوف قصوى للإقراض اتجاه المؤسسات العمومية مع زيادة أعباء القروض؛
- مواصلة تفكيك الرقابة على الأسعار وتجميد الأجور؛
- إعداد حماية اجتماعية للطبقات الفقيرة نظرا لانعكاسات إجراءات الاستقرار عليها؛
- مواصلة الإنزلاق التدريجي المراقب لسعر الصرف، متبوعا إما بتخفيض كبير أو بخلق سوق رسمي حر للعملات الصعبة.

ومن بين الإجراءات العملية التي قامت بها السلطات آنذاك هي :[3]

تطبيقا للقانون 12/89 (رغم حساسية ذلك) مما سيكون له دفع سريع للإصلاح الاقتصادي تم الشروع في تحرير الأسعار ،حيث تم تحرير (40% مقابل 10 % مسبقا) منها التي تدخل في تكاليف معيشة المواطن وتم هذا قبل الاتفاق مع الصندوق ،وابتداء من الفصل الأول لسنة 1991 تم تحويل مجموعة هامة من السلع من نظام الأسعار المراقبة إلى نظام الأسعار ذات الهوامش المسقفة ومجموعة أخرى من السلع تحولت من نظام الأسعار ذات الهوامش المسقفة إلى نظام الأسعار الحرة ، وبهذا فإن المنتجين وفي إطار الأسعار المرنة

---

[1] -Fergani Merieme, le programme d'Ajustement Structurel en Algérie , op-cit, P 24.

[2] -Benissad Hocine, L'Ajustement Structurel en Algérie, le chemin parcouru , in El-Watan, Algérie, N°2467 du 24 janvier 1999, 2ème partie, p 07.

[3] -Benissad Hocine, Algérie : Restrucutration et Réformes…, op-cit, p142-145.

أنظر كذلك: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ،(1998) مرجع سابق، ص.21

يمكنهم كل 6 أشهر إعلان أسعار جديدة، وعند تطبيق الاتفاق في 3 جوان 1991 لم يبق سوى 50 مادة خاضعة لنظام الأسعار المسقفة و 22 أخرى مدعمة، هذا الدعم وضع قصد مساعدة وحمأي الطبقات الضعيفة الدخل، على أن يتم إزالته في المدى المتوسط تزامنا مع رفع الرسم التعويضي، ومن ثم قامت السلطات وبداية من أكتوبر 1991 بتقليص الإعانات المباشرة وغير المباشرة للمواد الطاقوية والتي قاربت أسعارها الأسعار العالمية؛

فيما يخص التجارة الخارجية فإنه سيتم إصلاح التعريفة الجمركية إبتداء من سنة 1992 كما يلي:[1]

- تخفيض متوسط التعريفات الجمركية بشكل محسوس وهوما جاء به قانون المالية لعام 1992حيث خفض المعدل الأقصى إلى 60% وتم إعداد هذه الضرائب وفقا لنظام تصاعدي، تفرض من خلاله معدلات ضعيفة على واردات المواد الأولية ثم معدلات مرتفعة نوعا ما على واردات المنتجات نصف المصنعة، لتكون في الأخير معدلات مرتفعة على المنتجات النهائية (أصبحت 6 معدلات فقط عوضا عن 19 معدل المنصوص عليها في الإصلاح الجمركي لعام 1986، أين وصلت نسبتها القصوى إلى 120%)؛
- إحداث توافق مع السياسات التونسية والمغربية في هذا الميدان، وكذا إنشاء رسم حق المرور يمس السلع الكمالية (سواء المنتجة محليا أو المستوردة)، كما نلفت الانتباه أن هذا الإصلاح اعتمد بعدما تم إلغاء نظام رخص الاستيراد (AGI)ونظام الرقابة الكمية حسب مرسوم فيفري لسنة 1991.

كما تم تشجيع نظام الامتياز للشركات الأجنبية وفي الوقت نفسه ثم رد الاعتبار لتجار الجملة الخواص مما يسمح بتوفير عدة سلع في السوق المحلي وقابله في مجال الصادرات إلغاء نظام الحصص ، بالإضافة إلى ذلك تم اتخاذ إجراءات مشجعة للصرف؛[2]

[1] –Bouzidi Nachida , 5Essais sur l'ouverture de l'économie Algerien , Algerie , ENAG Edition 1998 , p 15.

[2]– حميدات محمود ، مدخل للتحليل النقدي، مرجع سابق ، ص ص 163 – 162.

القيام بالتطهير المالي للمؤسسات – غير أن ارتباطه بسياسة النقد والقرض يفرض متابعته من قبل مختصين– مما يفترض نموا للكتلة النقدية يصل إلى 41مليار دج؛ أي 12% سنة 1991؛

ثانيا: سير البرنامج

واجه البرنامج انتقادات شديدة ليرد على ذلك مدير الصندوق آنذاك السيد: كامدسيوس في نهاية جويلية 1991 قائلا: "لا أظن أن العديد من البنوك العالمية قبلت منح قروض للجزائر في 3 جوان ،"1991 مما يوضح أن الجزائر كانت مرفوضة في الأسواق المالية الدولية .

ضف إلى ذلك فإن البرنامج مدته عشرة أشهر فقط من جوان 1991 إلى مارس 1992 وهوما يدفع للإسراع في الإصلاح ومحاولة كسب ثقة الصندوق ، أيضا متغير آخر في غير صالح البرنامج هو تزامنه مع إجراء الانتخابات التشريعية في ظرف سياسي متوتر جدا وظرف اجتماعي أقل ما يقال عنه أنه مزري في ظل أزمة اقتصادية هيكلية .

وقد وجه السيد غزالي انتقادا شديد اللهجة لحكومة حمروش ؛ بل إتهمتها بأنها استخدمت الإصلاح كمخادعة وأخفت الحقيقة عن الشعب بتحقيقها نتائج ضعيفة ، وهوما عزى به إلى مواجهة أهم قواعد الإصلاح التي اعتمدتها هذه الحكومة، وأهمها مراجعة قانون النقد والقرض في اتجاه الفصل بين إدارة البنك المركزي " بنك الجزائر" ومجلس النقد والقرض، مع إعفاء بنك الجزائر من تسيير ملفات الاعتماد؛ بل وصل به الأمر إلى التساؤل عما إذا كان لا بد من المحافظة على حصانة و"امتيازات" مسؤولي بنك الجزائر أم لا؟.

والحقيقة أن رئيس الحكومة كان يعلم أن مثل هذا القانون يجعل هامش تحرك الحكومة في المسألة النقدية ضيقا جدا، ولهذا حاول كسر استقلالية بنك الجزائر القريبة – حسب النصوص– من وضع البانسبانك الألماني، إلا أن تسارع الأحداث حال دون تحقيق ذلك. [1]

[1]– قدي عبد المجيد، فعالية التمويل بالضريبة ،مرجع سابق، ص 259.

فإذا كان الشعب بدى مكتفيا بأن يتجرع المأساة ويدفع ثمنها غاليا وهويتفرج على الوضع السياسي الذي تعالت فيه النبرات، فإن الصندوق وفي أول مراجعة للإجراءات التي اتخذتها الحكومة والنتائج المتوصل إليها بدى غير راض تماما ومن ثم طالب التقرير بإجراءات مشددة كما يلي : [1]

- تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري فورا ، ليصل سعر الدولار الواحد إلى 24.5 دج، على أن يتم اتباع سياسة صرف مرنة توصله إلى قيمة 26.5 دج للدولار في نهاية ديسمبر 1991؛
- تقليص نفقات التسيير والتجهيز ورفع أسعار المواد الأساسية قصد الوصول إلى رصيد موجب للخزينة بقيمة 31.8 مليار دج؛
- مراجعة تكاليف إعادة تمويل بنك الجزائر للبنوك الأولية والوقوف في وجه التوسع النقدي؛ قصد الحد من تقديم القروض للمؤسسات العمومية ووضعها أمام سيولتها الخاصة.

لكن تخوف الحكومة من انفجار الوضع جعلها تتماطل مما أدى في الرابع من سبتمبر إلى شبه قطيعة بينهما ولكنها سرعان ما تداركت الوضع وطلبت منه بعض الليونة وأن يأخذ في الحسبان الوضع السائد وقصر المدة المقدمة للحكومة ، ولتثبت حسن نيتها أرسلت خطاب نوايا جديد في 30 سبتمبر 1991قدم في نهاية أكتوبر إلى المجلس الإداري للصندوق ينص على: [2]

- تخفيض الدينار-وذلك حسب الاتفاق الأول- لينتقل سعر الدولار الواحد من 18.5 إلى 22.5 دج؛
- رفع أسعار المواد الطاقوية والسلع الأساسية، الشيء الذي يسمح بتخفيض مبلغ إعانات الأسعار ليصل في نهاية السنة إلى حدود 3 مليار دج، وقد أمر الصندوق بأن لا يتم أي رفع لأسعار السلع الأساسية ما لم يتم وضع ميكانيزمات لحماية الطبقات الاجتماعية الضعيفة والعديمة الدخل؛

---

[1] -Benissad Hocine, Algérie : Restructuration et Réformes…, op-cit, p 151

[2]- خالدي الهادي، مرجع السابق، ص، ص 201-200.

Benissad Hocine, Algérie : Restructuration et Réformes…, op-cit, p,p152,153

- رفع أسعار الفائدة لتصبح موجبة بالقيم الحقيقية، غير أن الرفع كان أقل من الذي اقترحه الصندوق، بالإضافة إلى ذلك فإن تدفقات القروض الصافية للاقتصاد (خاصة للقطاع العمومي) لم يتم تجميدها، كما وصل سقف إعادة الخصم إلى 46,7 مليار دج مقابل 28,5 مليار دج حسب البرنامج الأولي وهذا قصد تمويل المؤسسات لتجنب وقوع اضطرابات اجتماعية؛
- رقابة أكثر صرامة للنفقات وإعادة تثمين الإيرادات؛ لأجل تغطية أفضل لاحتياجات صندوق التعويضات والوصول إلى رصيد كلي للخزينة في حدود 31,8مليار دج (4,9% من الناتج الداخلي الإجمالي مقابل 3,9 % في عام 1990) خارج صندوق التطهير المالي لمؤسسات الدولة؛
- الانحراف أو الفجوة (gap) الحاصلة عند غلق سنة 1991 في الموارد الخارجية تعادل التسبيقات القصيرة المدى (قرض أوروبي، تمويل بترولي، الشريحة الأولى لعملية إعادة الهيكلة Reprofilage) الديون البنكية).

ثالثا: نتائج الاتفاق:

تظهر أهم النتائج التي عرفتها الفترة 1993/1991 فيما يلي:

الجدول رقم(07-02): تطور الناتج الداخلي الخام بالحجم للفترة 1991 / 1993

البيان	1991	1992	1993
معدل الناتج الداخلي الخام (%)	- 2.2	- 1.2	2.2
معدل الإنتاج الداخلي الخام (%)	- 2.9	- 1.9	2.9
معدل الإنتاج الداخلي الخام خارج المحروقات (%)	- 3.7	- 2.9	3.7
معدل الإنتاج الداخلي خارج المحروقات وخارج الفلاحة(%)	- 3.6	-6.4	3.6

Source: Ministère des finances, rapport sur l'activité économique et financier en 1993, Algérie Novembre 1994,p17.

يظهر من خلال الجدول السابق أن الناتج الداخلي الخام تدهور كثيرا، حيث سجل معدل سلبي بـ % 2.2 في 1993أين كان مستهدفا تحقيق معدل موجب ، % 2 ويعود ذلك للانخفاض الكبير المسجل في واردات المواد الأولية والمنتجات نصف المصنعة وأيضا لتدهور الحاد لمستوى المخزون) - ، [1] (59.3% وهذا نتيجة للسياسة التقشفية الممارسة في الاقتصاد ،خصوصا اتجاه استعمال العملات الصعبة، الشيئ الذي صعب من الحصول على التموين اللازم سواء للقطاعات الإنتاجية أو للعوائل.

أيضا سجل الإنتاج الداخلي الخام نتائج سلبية وصلت أقصاها في 1993 إلى: - 2.9% وسجل خارج المحروقات- ،3.7%حينها عرف قطاع المحروقات معدلا سلبيا بـ 0.8 مما عقد من المسألة، ولم يكن المعدل خارج المحروقات وخارج الفلاحة بأفضل مما سبق فسجل -

[1] -Ministre des finances, Rapport Sur l'Activité économique et Financier en 1993 ,op-cit,p17

3.6% في ظرف سجل قطاع الفلاحة نتيجة سلبية . [1]% 4.4 دليل آخر على التقشف ما سجلته نسبة التراكم الخام للأصول الثابتة إلى الإنتاج الداخلي الخام، حيث مثلت أكثر من 30% دون أن يفي ذلك بالغرض المطلوب، ووصل المعامل الحدي لرأس المال حينها إلى 20هذا ما يعني أنه للحصول على دينار واحد يلزم استثمار 20 دج، حيث كان هذا الرقم 6دج فقط، ويعود ذلك وفي نسبة كبيرة منه إلى ضعف النسبة الموجهة من مصاريف التجهيز نحو الاستثمارات المنتجة مباشرة والتي مثلت ،%12مما يعني أن زيادة الاستثمارات تؤدي إلى تعقيد الأمور وزيادة اللاتوازن فقط، لتزيد معدلات النمو السلبية المسجلة في القطاع الخاص (% – 3.9 و– 1.3% خلال 1992و 1993 على التوالي) الوضع تأزما أكثر، إضافة إلى انعكاس الضعف الإنتاجي المسجل لدى العديد من دول شركائنا الاقتصاديين.[2]

والشكل الموالي يلخص الوضعية في صورها البيانية:

[1] –Ministre des finances, op–cit,p17.

[2] –Ministére des finances, Rapport Sur l'Activité économique et Financier en 1993 ,op–cit, p17.

الشكل(03-02): التمثيل البياني لتطور الناتج الداخلي الخام بالحجم للفترة 1991/1993

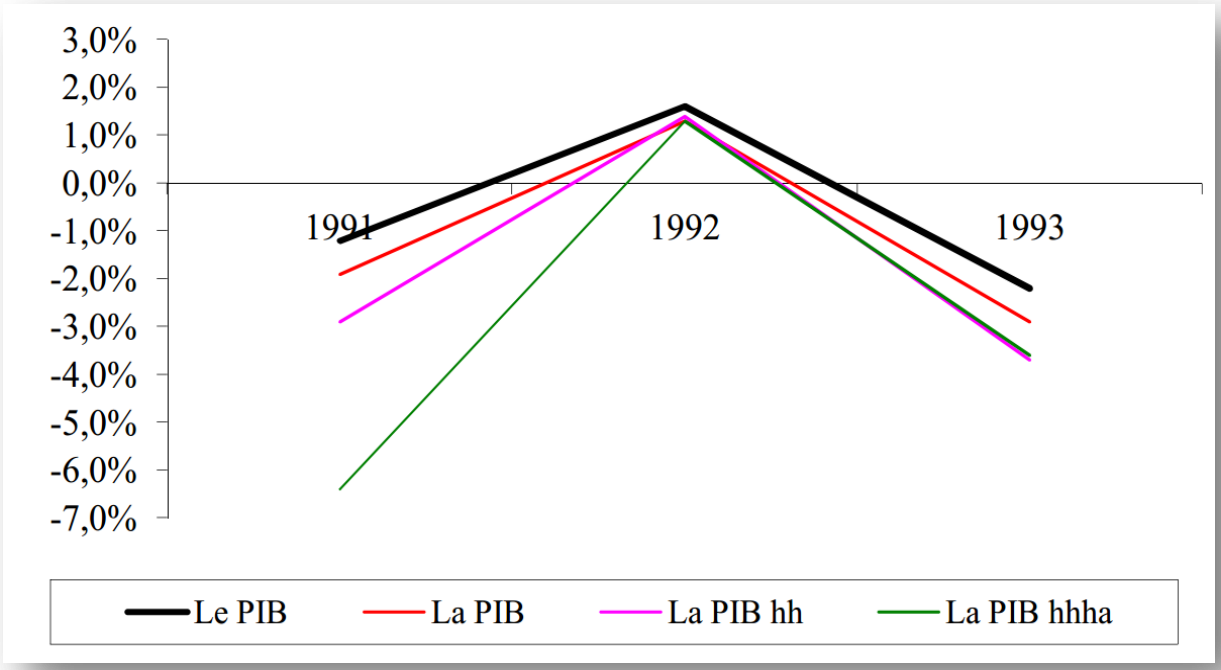

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 07.

ولا يبدو أن أحوال القطاعات الأخرى بأفضل حال مما سجله سواء الناتج الداخلي الخام أو الإنتاج الداخلي الخام.

الجدول رقم(08-02): معدلات النمو القطاعية بالحجم للفترة 1991/1993

البيان	1991	1992	1993
الصناعات خارج المحروقات	1.3 -	0.7 -	5.6 -
المحروقات	1.1	0.8 -	0.9
الفلاحة	2	4.4 -	15.4
البناء والأشغال العمومية (فيها الأشغال العمومية البترولية)	4-	7.9 -	0.4
الخدمات	3.7 -	4.6 -	2.3

source: Ministre des finances, Rapport Sur l'Activité économique et Financier en 1993 ,op-cit, p17

يظهر الجدول السابق أن قطاع الصناعة سجل معدلات سلبية وصلت إلى- % 5.6 عام، 1992 وبصورة عامة نجد أن أكثر فروعه تدهورا هي تلك المرتبطة بالواردات من المواد الأولية والمنتجات نصف المصنعة إلى جانب قطع الغيار ،أيضا هناك منها من تأثر من المنافسة(تنافسيتها ونوعيتها)، حيث يمكن أن نذكر: فرع النسيج، الجلود والأحذية والصناعات المختلفة .

وما يلاحظ أن كل الفروع سجلت معدلات سلبية عدا فرع الماء والطاقة وقد وصل التدهور مستويات قياسية(الجلود-، 29.2% الخشب والورق-،21.7%الكيمياء-18.6% كلها عام،1992 الصناعات المختلفة-،37.1%النسيج-،13.6%المناجم-11.7%كلها في عام، 1993)[1]وحتى القطاع الخاص الصناعي هـ والآخر سجل تدهورا حادا في 1992بـ: -3.9%بعدما كان سنة من قبل موجبا ب: ،4.6% وحتى وإن خفت حدته في 1993 حين سجل-1.3%إلا أن الأسباب نفسها التي مست القطاع العمومي) تدهور كثيرا في عام 1992حين سجل -)6.2% أ ثرت سلبا عليه .

أيضا المحروقات التي سجلت نتائج موجبة في السنتين الأولتين انتقلت إلى المعدلات السلبية وذلك نتيجة للانخفاض المسجل على مستوى تصفية البترول (- ،(2.9% وتدهور الأسعار في الأسواق الدولية (وصل سعر البرميل الواحد في 1993 إلى 17.8 دولار بعدما كان 20.4 و 20.1 عامي1991 و 1992على التوالي(،ولولا أن فرع تمييع الغاز الذي عرف نموا بـ: 2.5% بالإضافة إلى تحسن الطلب المحلي لكان الأثر أكبر على الاقتصاد عموما وعلى القطاع خصوصا[2]، وحتى أن مساهمته في القيمة المضافة الإجمالية تدهورت من35 إلى% 27.2بين 1991و.1993 ولم يكن حال قطاع الفلاحة مستقرا فبعدما سجل نتيجة جيدة عام 1991بـ: % 15.4 فإنه تدهور تدهورا حادا وسجل - 4.4% في 1993 ويعود في جزء كبير منه للجفاف الذي عم ربوع الوطن ،بالإضافة إلى ضعف تنظيم الاستغلال

[1]- تم ذكر أعلى مستويات التدهور .

[2] -Conseil National de la planification, rapport d'exécution plan national de 1993, Algérie, [sd],p58.

الزراعي ومشكل الوضع القانوني للأراضي الفلاحية[1]، دون إغفال انعكاسات الأوضاع الركودية في القطاعات الأخرى وبالأخص القطاع الصناعي ومن ثم تدهورت قيمته المضافة من+23% عام 1991 إلى - 4 % عام 1993.

أيضا قطاع البناء والأشغال العمومية هو الآخر عرف وضعا سلبيا- عدا سنة،- 1992حيث سجل عام 1993-% 4وهي نصف التدهور تقريبا المسجل في،1991 وزاد من صعوبة المرحلة أن قطاع الخدمات هو الآخر- عدا سنة1992 أين سجل معدل موجب بـ:- 2.3% عرف معدل سلبيا بـ: 3.7% وإن كان أقل مما سجل عام،(-4.6%) 1991 وبهذا فإن كل القطاعات سجلت معدلات سلبية في1993 وهو ما أزم وضعية النتائج الكلية كما لاحظنا في السابق،والشكل الموالي يلخص وضية القطاعات:

الشكل رقم(04-03): التمثيل البياني لمعدلات النمو القطاعية بالحجم للفترة 1991/1993

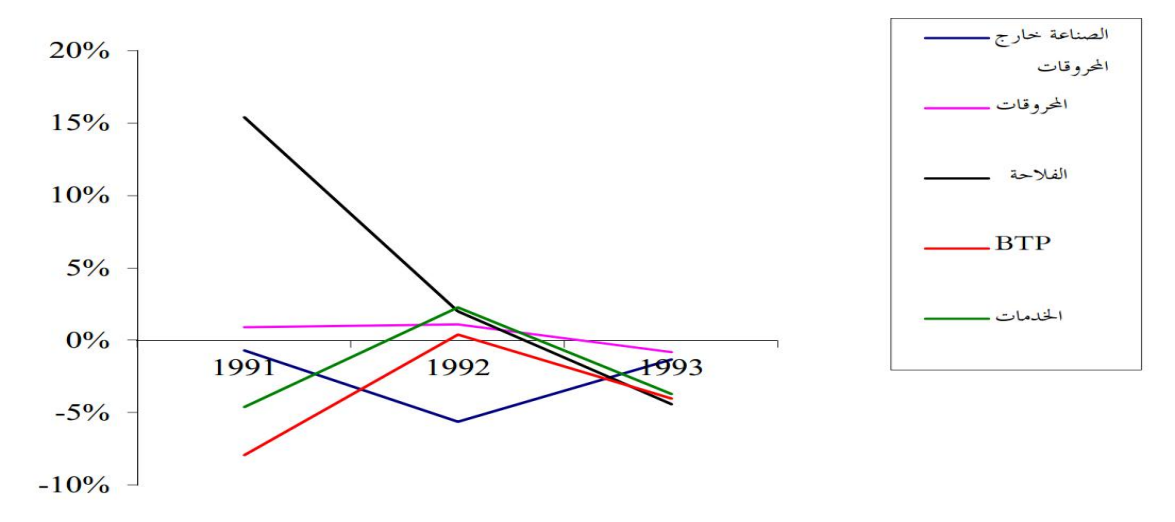

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم 08.

وزاد الوضع المالي الداخلي المتدهور من صعوبة هذه المرحلة ، فبعدما عرف الرصيد الميزاني فائضا عام 1991 انقلب إلى تدهور في السنتين الباقيتين ، وهذا نتيجة التوسع في مصاريف التسيير بفعل الرفع من الأجور، وهوما جعل مصاريف التسيير تمتص حوالي %

[1] -Conseil National de planification , Rapport sur l'Activité economique en 1993 , Algerie, Janvier 1995 , p 14

90من إيرادات الميزانية جاعلة العجز الميزاني في أعلى مستوياته بالنسبة للناتج الداخلي الخام حينما قارع نسبة % 9.2منه عام 1993 بعدما كان لا يتعدى – % 1.3في ، 1991 وهوما يؤكد أن مصاريف التجهيز) متظمنة مصاريف التطهير المالي للمؤسسات العمومية(ممولة شبه كليا من العجز الميزاني.

ولم يكن الوضع المالي الخارجي هو الآخر يبعث على الارتياح، فرفض السلطات آنذاك إعادة الجدولة وانتهاجها طريقة إعادة هيكلة الديون كلف البلاد أعباء يظهرها الجدول التالي:

الجدول(09-02): تطور المديونية الخارجية للفترة 1991/1993.

الوحدة : 10^9دولار أمريكي.

السنوات / البيان	1991	1992	1993
	25.886	25.024	26.636
الديونة المتوسطة والطويلة الأجل	0.792	0.700	1.239
الديون القصيرة الأجل	27.875	26.678	25.724
إجمالي المديونية	9.278	9.050	9.508
خدمة المديونية	2.20	2.34	2.16
نسبة المديونية إلى صادرات السلع والخدمات	76.5	82.2	73.9
معدل خدمة المديونية إلى صادرات السلع والخدمات	62.8	52.1	65.3

Source: Evolution de la dette exterieure de l'Algerie 1990-2000, in Revue, Media Bank, op-cit, p 4-7.

يظهر من الجدول السابق أن مستوى إجمالي المديونية الخارجية مرتفع حتى وإن انخفضت إلى ما يقارب 26 مليار دولار في 1993 مقارنة بسنة 1991 انخفاض الديون

القصيرة الأجل إلى ما دون المليار للفترة نفسها،بفعل اعتماد سياسة إعادة الهيكلة ،فقد بقيت خدماتها فوق 9 مليار دولار وهوما يمثل إلى صادرات السلع والخدمات ما يزيد عن 82 % بفعل انخفاض إيرادات الصادرات، وهوما يعني أن حوالي 17% من الناتج الداخلي الخام فقط توزع داخل البلد وهوما فرض حالة تقشف صارمة ، خصوصاً اتجاه الواردات أمام رفض حكومة بلعيد عبد السلام الاستدانة من جديد ورفضها أصلاً فكرة إعادة الجدولة وهي أمور جيدة...؛ لكن كيف يمكن أن نلبي احتياجات الآلة الانتاجية واحتياجات السكان، وهوما انعكس سلباً على كليهما وكان سبباً لتأخر العديد من القطاعات وموجه لارتفاعات في الأسعار أمام عودة الندرة للأسواق في ظل ظروف أمنية قاهرة ووضع سياسي غير مسبوق ونلفت الانتباه إلى أن المديونية الجزائرية ومن حيث هيكلتها حسب العملات الدولية استحوذ الدولار الأمريكي على نسبة ،40%حيث عرف هذا الأخير تقلبات عدة في تلك السنوات مما أدى إلى ارتفاع أعبائها بما يزيد عن المليار دولار أمريكي بفعل تلك التقلبات. [1]

وأما إذا انطلقنا إلى المؤشرات النقدية فنجد أن الصندوق ركز كثيرا على ضرورة تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري طالما هناك مغالاة في تقييمه.

الجدول رقم(10-02): سعر صرف الدولار الأمريكي الواحد بالدينار الجزائري) (المتوسط السنوي). (193/1991)

السنوات	1991	1992	1993
القيمة	18.473	21.836	23.345

المصدر : بنك الجزائر، مديرية الدراسات .

يظهر من الجدول السابق أن الدينار فقد من قيمته بما يزيد عن 260% من 1991 إلى 1993 في ظل شروط الصندوق تحت مبرر أن ذلك سوف يزيد من الصادرات ويقلص الواردات إلى جانب الرجوع إلى حقيقية الأسعار وهي مبررات نظرية أكثر منها واقعية كما سنرى لاحقا .

[1] -Dahmani Ahmed, l'Algérie a l'épreuve, économie politique des réformes (1980-1997), Algérie, Casbah éditions, 1999,p179.

ونشير أن بفقدان الدينار لكل تلك القيمة سوف ينعكس على الكثير من المتغيرات، فها ومعدل التضخم ينتقل من 16.7إلى % 31.2 بين 1990 و 1992 وهو كان من أكثر الأسباب في بقاء معدلات الفائدة الحقيقية سالبة، أيضا انعكاس ذلك على العوائل، وفي هذا الصدد نشير إلى أن الصندوق أوصى بمواصلة تصحيح سعر الصرف لخفض نسبة التضخم التفضيلية بصورة ملحوظة مع الشركاء التجاريين الرئيسيين غير أن السلطات أعربت عن تفضيلها المسعى التدريجي بلزومها جانب التوقف والارتخاء، وتذرعت بكون أنه كان للتضخم بالغ التأثير على المؤسسات، فقررت استقرار سعر الصرف الإسمي عند قيمة 23 دج للدولار الأمريكي الواحد تقريبا في عام 1992 وإضفاء الشرعية على السوق الموازية للعملات سنة 1993وتم تأجيل عملية توحيد السعرين إلى سنة 1995. [1]

قطاع آخر كان من المفروض أن يتحسن حاله كثيرا وهو قطاع التجارة الخارجية ، خصوصا بإقدام السلطات على تخفيض قيمة الدينار إلا أن النتائج تظهر أن القطاع بقي على حاله تقريبا ،فإذا أخذنا جانبه المنظور نجده حافظ على نتائجه الموجبة حسب الجدول الموالي :

الجدول رقم(11-02): تطور الميزان التجاري للفترة 1991/1993

الوحدة : 10^6 دولار أمريكي.

البيان السنوات	1991	التطور(%)	1992	التطور(%)	1993	التطور(%)
الواردات	7681	4.54	8406	20.68 -	8788	9.44	4.54
الصادرات	12101	6.88 -	10837	7.05	10091	10.45 -	6.88-
الميزان التجاري	4420	46.4 -	2431	172.84	1303	45 -	46.4-
معدل التغطية(%)	157.54	/	128.92	/	114.83	/	

المصدر: المديرية العامة للجمارك، المركز الوطني للإحصائيات والإعلام الآلي للجمارك .

(CNIS)

[1]- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (1998) ، مرجع سابق، ص23.

يتبين من الجدول السابق أن الميزان التجاري عرف فائضا على طول السنوات الثلاث، إلا أنه في تناقص من سنة إلى أخرى، حيث انتقل رصيده من 4420 مليون دولار عام 1991إلى 1303 مليون دولار سنة ،1993 منخفضا بذلك معدل التغطية إلى % 114.83بعد ما كان أكبر 157%عام .1991 ويعود هذا الانخفاض وفي جزء كبير منه لانخفاض الصادرات بنسبة: % 10.45 ما بين 1991 و1992 وبنسبة: 6.88% ما ين 1992 و1993؛ نظرا للنتائج الضعيفة التي سجلها قطاع المحروقات- كما بينا سابقا- وكذا لاضطرابات الأسعار على مستوى السوق الدولية حينما انخفض سعر برميل البترول من 20.4إلى 17.8دولار ما بين 1991و 1993على التوالي، بالإضافة إلى ذلك فانخفاض النمو في الدول الصناعية إلى جانب احتوائها للتضخم وانخفاض قيمة الدولار بالنسبة للعملات الأخرى جعل قيمة الصادرات مرتفعة مع أن حجمها قليل.[1]

الفرع الثالث: الاتفاق الاستعدادي الائتماني الثالث أفريل 1994 - 1995

بعد فترة من توتر العلاقة بينها وبين الهيئات المالية الدولية وفي إطار إعادة هذه العلاقة لطبيعتها وفي ظل تلك الظروف غير المواتية – كما أوضحنا سابقا – تم عقد اتفاق جديد مع الصندوق في أفريل 1994 يمتد إلى غاية نهاية مارس 1995 تحصل بموجبه على قرض بقيمة 457.2 مليون DTS؛ أي ما يعادل مليار دولار أمريكي. [2]

أولا: أهداف الاتفاق

من بين أهم الأهداف التي جاء ليحققها مايلي : [3]

---

[1]- المجلس الوطني للتخطيط، المخطط الوطني لسنة 1993 وثيقة تلخيصية، الجزائر، (ب.ت)، ص 8.

[2] -Keramane Abdelwahad, « Conjoncture financière et monétaire et réformes des instruments de la politique monétaire dans le cadre de la stabilisation», 1994 – 1995 , in revue Média Bank, Algérie, Banque d'Algérie, N° 19, Août Sep 1995, P4-10.

[3]- انظر:

- خالدي الهادي ، مرجع سابق ،ص ص 205 - 204.

- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ،(1998)، مرجع سابق، ص 29.

Belgharbi Abdelkader , programme d'Ajustement économique , les principaux élément , in Revue Mutation , Algerie , N :8 , Juin 1994 , p 24

- استعادة وتيرة النمو الاقتصادي بما يسمح بتحقيق معدل نمو للناتج الداخلي يصل إلى 3%عام 1994 و 6%عام 1995؛
- خفض معدل التضخم ليصل إلى حدود 3إلى 4%عام 1997؛
- تخفيض قيمة الدينار الجزائري وذلك بنسبة 40.17 % ليصل سعر صرف الدولار الأمريكي الواحد إلى 36دج ؛
- الحد من نمو الكتلة النقدية (M2) لتصل إلى 14%سنة1994 بعد ما كانت 21%عام 1993؛
- تقليص وتيرة التوسع النقدي (الهدف من السياسة النقدية المقترحة دعم سعر الصرف الجديد للدينار) عن طريق اختيار عمليات إعادة التمويل والرفع من معدلات الفائدة الخاصة بالقرض إلى 23.5%في السنة كأقصى حد في شهر جوان 1994 والخاصة بالادخار ومن 10 إلى 12% للسنة بالنسبة للودائع الدفترية تحت الطلب ومن 12إلى 20% بالنسبة للودائع لأجل ؛

– تقليص عجز الخزينة إلى مستوى 3.3%من الناتج الداخلي الإجمالي ، ومن شأنه أن يسمح بدعم ومساندة سعر صرف الدينار، ومما يوفر موارد مالية لدعم النشاط الاقتصادي، على أن يتم تخفيض العبء على الطبقات الاجتماعية الضعيفة

- تطهير البنوك والمؤسسات العمومية للمحافظة على العمالة وتشجيع الإنتاج مع متابعة إجراءات إعادة الهيكلة ؛
- ضرورة المحافظة على مستوى أدنى من الموارد بالعملة الصعبة عن طريق إعادة الجدولة والقروض الخاصة المحصل عليها من الصندوق والبنك الدوليين ومؤسسات أخرى، وكذا الاقتراض من الأسواق المالية والبنوك، مما يتيح لبنك الجزائر من جمع احتياطي في نهاية أفريل 1995 يقدر بحوالي ملياري دولار أمريكي ؛
- وضع برنامج لتحرير التجارة الخارجية (تحديد مستوى أدنى للواردات يصل إلى 9.4 مليار دولار) يهدف إدماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي، مع العمل على زيادة الإنتاج

الزراعي وترقية قطاع البناء والأشغال العمومية، هذه القطاعات من شأنها أن تساهم في تنويع الصادرات وترقيتها في المدى المتوسط ؛

- خلق مناصب شغل وتوفير السكن، وذلك بإعطاء الأولوية لقطاع البناء والمحافظة على القدرة الشرائية للطبقات الضعيفة وذلك بتفعيل أداء الشبكة الاجتماعية، مما يوفر حمأي أكبر لهذه الطبقات من انعكاسات سياسيات الاستقرار والتحول نحو اقتصاد السوق .

ثانيا: سير البرنامج:

عمدت الجزائر في هذه المرة إلى التطبيق الصارم للإجراءات والتدابير المتفق عليها مع الصندوق حتى لا تتعثر علاقتها معه مرة أخرى كما حدث فيما سبق، ومن ثم سارعت الحكومة إلى التعجيل بتنفيذ بنود الاتفاق تخوفا من مرور الوقت دون الوصول إلى تحقيق ما يرضيه عنها، فقصر مدة الاتفاق (سنة واحدة مادام اتفاق استقرار) لا تسمح بالتأجيل، وخاصة وأن الظرف الاقتصادي لا يسمح بأي مناورة أخرى، وفي ظل انخفاض عائدات الصادرات من جهة، وارتفاع خدمات المديونية (وصلت في الفصل الأول من سنة 1994 إلى 100% من عائدات الصادرات من السلع والخدمات) من جهة أخرى ،[1] إلى جانب القيد الاجتماعي والظرف الأمني والسياسي غير المستقر.

ومن بين أهم ما قامت به السلطات ما يلي :[2]

- انحصرت الأهداف الفورية في بداية البرنامج في تصحيح القيمة المغالي فيها للدينار الجزائري بما يسمح من تحديد قيمته وفق قوى السوق، وجعل نظام الصرف أكثر شفافية وهكذا حدث خفض كبير للدينار الجزائري بحوالي 50% من قيمته على خطوتين، في مارس وأفريل 1994 ليصبح الدولار الأمريكي الواحد يساوي 36 دج، ومرة أخرى في نهاية سبتمبر من السنة نفسها ليصبح 41 دينار لكل دولار أمريكي، وانخفض سعر السوق الموازية ليصل حوالي ضعفي السعر الرسمي خلال تلك الفترة ،وفي هذا الإطار بدأ بنك الجزائر منذ نهاية

[1] -Keramane Abdelwahad, « L'experience Algérienne de passage à l'économie du Marché », in revue Média Bank Algérie, Banque d'Algérie, N° 15, Dec 1994/Jan 1995, P,P, 8.

[2] – خالدي الهادي، مرجع سابق، ص .213

سبتمبر1994 بتحديد سعر الصرف عن طريق جلسات التسعير (Fixing Sessions) بواسطة لجنة مشتركة من بنك الجزائر والبنوك التجارية تمهيدا لإنشاء سوق الصرف بين البنوك؛

قصد التحكم في السيولة النقدية بصورة فعالة بدأ بنك الجزائر ومنذ أكتوبر 1994 في فرض احتياطي إلزامي على البنوك التجارية بنسبة3%على الودائع المصرفية(مع استبعاد الودائع بالعملات الأجنبية).

- وفي السياق نفسه دائما استمرت السلطات النقدية في اتباع سياستها الهادفة إلى تخفيض معدل الزيادة في السيولة المحلية بما يتماشى وأهداف ميزان المدفوعات والأسعار وهذا خلال سنة ،1995حيث قامت بتخفيض نسبة إعادة الخصم ضمن إعادة التمويل الإجمالي الذي يقدمه بنك الجزائر للبنوك التجارية من جهة، ومن جهة أخرى ستطبق أسلوب المزاد على القروض وتحديد مستوى السحب على المكشوف الذي يتم تقديمه للمتعاملين، بحيث لا يتجاوز رقم أعمالهم لمدة زمنية قدرها 15 يوما كحد أقصى، وذلك في إطار تطبيق قواعد التسيير الحذرة؛
- كما تم في سنة 1994 إلغاء الحد الأقصى على أسعار الإقراض من البنوك التجارية للجمهور، ورافق ذلك فرض سقف مؤقت بمقدار خمس نقاط مئوية على الفارق بين نسبة الفائدة على الإيداع وعلى الاقتراض من البنوك التجارية، وذلك بغية منع حدوث زيادة مفرطة في نسب الإقراض بسبب التباطؤ المحتمل بين البنوك التجارية الخمس، وقد ألغي هذا الإجراء في ديسمبر ، 1995 كما ألغي الحد الأقصى على أسعار الفائدة في سوق المال خلال أفريل 1994؛
- تم في أفريل 1994 إلغاء الضوابط على هوامش الربح بالنسبة لمعظم السلع، فارتفعت نسبة السلع المحررة وأسعارها إلى 84% من إجمالي السلع المدرجة في مؤشر أسعار المستهلك، وفي الوقت نفسه تم رفع أسعار النقل والهاتف والخدمات البريدية بنسبة تراوحت بين 20و 30%، وفي هذا الإطار بدأت الحكومة في تنفيذ برنامج ربع سنوي (أي كل ثلاثة أشهر)

لتعديل أسعار الكهرباء والحليب والسميد التي لازالت تتمتع بدعم؛ كونها تمثل سلعا ذات استهلاك واسع إلا أن هذا الدعم سيتم التخلي عنه مع نهاية سنة 1995 وأقصى حد له السداسي الأول من سنة 1996؛

- أيضا في سنة 1994تم إعادة هيكلة معدلات ضريبة الدخل على الأفراد والشركات لتخفيف الوقع الضريبي وزيادة القاعدة الضريبية، مع خفض معدل ضريبة الشركات بوجه خاص من 42 إلى 38%) 33% بالنسبة للأرباح المعاد استثمارها(، بينما خفض المعدل الحدي لضريبة دخل الأفراد من70 إلى،50% بالإضافة إلى ذلك تم تطبيق ضرائب الإنتاج على السلع الكمالية [1]وإلغاء الإعفاءات الضريبية على إيرادات الفوائد من سندات الخزينة ؛

بداية من 1994 تم إخضاع المؤسسات العمومية لإجراءات مالية أكثر تشددا، وعلاوة على ذلك تم وضع سقوف للقروض البنكية لمؤسسات التسويق التي سجلت أكبر الخسائر وعددها 23 مؤسسة والتي تشكل ما يقرب عن 15%من القيمة المضافة في قطاعي الصناعة والبناء، كما فرضت السلطات حد أقصى على الائتمان الذي تستطيع المؤسسات الحصول عليه من البنوك التجارية، بينما وضعت خططا متوسطة الأجل لتقليص خسائر التشغيل من خلال اتخاذ إجراءات أفضل في مجالات الرقابة على

المخزون وإدارة التكاليف، وقصد تحسين القدرة على المنافسة خفضت تكاليف العمالة وأعيد توجيه الإنتاج نحو النشاطات الأكثر قدرة على الاستمرار، كما سمح قانون المالية التكميلي لسنة1994 ولأول مرة ببيع المؤسسات العامة وعرض إدارتها على القطاع الخاص بموجب عقود الإدارة، حيث يصل الاشتراك إلى 49% من أسهم رأس المال؛[2]

ونشير هنا إلى أن هذا البرنامج جاء في وضع أمني متدهور ووضع سياسي لم تظهر بعد معالم توجهه رغم أن السلطات ماضية لتنظيم أول انتخابات رئاسية تعددية في الجزائر في نوفمبر 1995 وهي تعقد أملا كبيرا لتحقيق الاستقرار المطلوب، كما أن الجانب الاجتماعي

[1]- المرجع السابق، ص .37

[2] -Ministère des Finances, le programme économique, les resultats en 1994 et les perspectives pour 1995, op-cit , P 19

عرف انزلاقات خطيرة إلى جانب جملة كبيرة من الأوضاع غير المواتية ومن ثم الكثير من الأمور لم تتحقق ، ضف إلى ذلك أن تقييمنا لهذا البرنامج سوف يكون عند نهاية سنة 1994 فقط باعتبار أن اتفاق القرض الموسع انطلق في 22 ماي 1995؛ أي بلغة أخرى سوف نقف على نتائج سنة 1994 المنقسمة إلى ثلاثة شهور الأولى لا يوجد اتفاق مع الصندوق وتسعة شهور الباقية مرت تحت فلك المشروطية الدولية من خلال اتفاق أفريل 1994 دون أن ننسى أن الفترة الباقية من البرنامج جانفي /1995 أفريل 1995 سوف تقيم مع الاتفاق الآخر ، وأمام كل هذا فإنه من الصعوبة بمكان ربط كل النتائج التي سوف ندرجها بالبرنامج للاعتبارات السابقة وربما أكثرها أثرا هو قصر مدة التقييم. [1]

ثالثا: نتائج الاتفاق :

تجلت أولى النتائج بما حققه الناتج المحلي الحقيقي والذي سجل معدل نمو سلبي بلغ 0.4% حيث كان ينتظر 3% حسب البرنامج؛ ويرجع ذلك إلى جملة من الأسباب الاقتصادية، السياسية والأمنية نذكر منها:[2]

- انخفاض الإنتاج الزراعي بنسبة 5%جراء تواصل الجفاف، فإنتاج الحبوب مثلا لم يمثل سوى 47% من متوسط إنتاج السنوات العشرين الأخيرة 1974/1993؛
- معاناة قطاع المحروقات من بعض المشاكل المتعلقة بالجانب التقني – مس نوعية إنتاج الغاز المميع- وكذلك الصيانة خلال السنة ذاتها، مما تسبب في انخفاض الإنتاج في هذا القطاع الحيوي بنسبة ،2.5%غير أنه لا يزال يحتل أهمية كبيرة- قطاع المحروقات- بتسجيله نسبة 28.7%من إجمالي الإنتاج الداخلي لوحده؛

[1] -Chakib cherif, « A propos du recchelement et de rôle du F.M.I dans le processus d'Ajustement économique » in Revue Algérienne des sciences juridiques, économiques et politique, Algérie, volume 33 ,N° 1 , 1995, P80

[2]- أنظر في هذا الصدد:

-خالدي الهادي، المرجع السابق، ص.212-210

- المجلس الوطني للتخطيط ،تقرير عن تنفيذ المخطط الوطني لسنة ،1994مرجع سابق ، ص 17.

• تدهور قيمة الدولار الأمريكي بالنسبة للعملات الأخرى وارتفاع أسعار الفائدة في الأسواق الدولية، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة؛ -انخفاض القيمة المضافة في القطاع الصناعي، حيث تم تسجيل نسبة - 4.4%عام 1994وهذا جراء الانخفاض المعتبر للإنتاج الصناعي في القطاع العمومي (يمثل وحده 75%من القيمة الإجمالية(بسبب التغيرات المسجلة ما بين واردات السلع الوسيطية واستعمالاتها في طرق الإنتاج، إلى جانب الأعمال التخريبية التي تعرضت لها العديد من المنشآت الإنتاجية، كما أن النقص المحسوس في استعمال قدرات الإنتاج (أقل من 50% في القطاع - بالرغم من المرونة المتاحة في سنة 1994 فيما يخص الوفرات المالية التي حضي).

• الاقتصاد الوطني في مجموعه- ساهمت في ذلك التقهقر؛ الضعف النسبي للقيمة المضافة المسجلة في قطاع البناء والأشغال العمومية بما فيها البناء والأشغال العمومية البترولية ،حيث بلغت 0.9% جراء ارتفاع المدخلات وآثار إعادة الهيكلة الصناعية؛

• تسجيل معدل تضخم في حدود 29% (مقاسا بالرقم القياسي لأسعار المستهلك) بينما كان متوقعا معدل ،40% ورغم هذا الإنجاز إلا أنه يبقى مرتفعا مقارنة مع مستواه في دول شركائنا الاقتصاديين؛ ويعود هذا الارتفاع إلى آثار تخفيض قيمة الدينار، وخاصة إذا علمنا أن 18% من الواردات موجهة مباشرة أو غير مباشرة لاستهلاك الأسر، بالإضافة إلى ما مارسه ارتفاع الأسعار، حيث مس عددا من المنتجات والتي كانت حتى ذلك العهد مدعومة وتسارعت وتائرها حينها (سجل صندوق دعم الأسعار قيمة 30.9 مليار دج عام 1994). ونشير إلى أن هذا التضخم مس أساسا المنتجات الغذائية والتي ارتفعت أسعارها بنسبة 41.3% قياسا إلى سنة 1993؛

• أما فيما يخص أوضاع الميزانية فقد سمح تقليص الدعم بتخفيض النفقات بمبلغ 25.7 مليار دج، كما أدى تخفيض سعر الصرف إلى زيادة إيرادات الميزانية نتيجة زيادة إيرادات الجباية البترولية رغم انخفاض أسعار المحروقات، ومن ثم تقلص العجز الكلي للميزانية العامة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي إلى 4.4% مقابل 5.7% مقدرة في برنامج الحكومة،كذلك

انتقل عجز الخزينة من 8.7%من الناتج الداخلي الخام عام 1993 إلى 4.4%عام) 1994 أكبر مما اتفق عليه(، وتم تمويل هذا العجز بالموارد المكتسبة من إعادة جدولة الديون الخارجية؛

- أوضاع النقد والائتمان هي الأخرى عرفت تحسنا – بالرغم من أنه لم يصل إلى الحد المقدر له– ؛إذ سجل نمو الكتلة النقدية نسبة 15.7%مقابل 21%عام ، 1993حيث كان مقدرا ،14% كما انخفض مؤشر السيولة من 53.8عام 1993 إلى 49.1%عام ،1994بالإضافة إلى تمكن الحكومة من تقليص مديونيتها تجاه الجهاز المصرفي بحوالي 53.5مليار دج، نتيجة تحسن أوضاع الميزانية، مما يدل على بداية الاستقرار النقدي؛

الفرع الثالث: سياسات التعديل الهيكلي المدعمة وانعكاساتها على الوضع الاقتصادي 1995-1998

اختلف هذا الاتفاق عما سبقه ، سواء لمدته التي تعتبر طويلة نسبيا أو لمحاوره وأهدافه التي تهدف إلى إجراء تعديل هيكلي للاقتصاد الجزائري ،ويبدءون رضا الصندوق عما حققه اتفاق أفريل 1994 كان دافعا قويا لعقد اتفاق من هذا الشأن، أو أنه تأكد من أن الاتفاقات قصيرة المدى ما هي إلا مسكنات لفترة قصيرة سرعان ما يعاود الخلل الظهور من جديد ؛ بل كانت سببا لاختلالات ونتائج عكسية، خصوصا على الفئات الاجتماعية التي استوعبت أكثرها. أيضا هناك حسابات أخرى أهمها أن يتأكد الصندوق من أن الجزائر ماضيه في تحررها وانضمامها إلى دول اقتصاد السوق، وهو يعلم ما يزخر به هذا البلد من خيرات إلى جانب أن نجاح برامجه هناك سوف يكون لها أثر قوي على العديد من البلدان الإفريقية وغير الإفريقية المشابهة .

❖ **الخطوط العريضة لاتفاق القرض الموسع وظروف سيره**

وافق الصندوق على تقديم قرض للجزائر يندرج في إطار الاتفاقيات الموسعة للقرض، على أن يمتد لمدة ثلاث سنوات بداية من 22 ماي 1995 إلى 21 ماي، 1998 تحصل بموجبه على مبلغ 1169.28مليون (DTS)؛ أي 127.9% من حصتها في الصندوق،

حينها قامت بسحب مبلغ 325.28 مليون(DTS)على أن يتم سحب واستخدام المبلغ المتبقى 844.08 مليون (DTS)على أقساط يتم استنفاذها قبل تاريخ 21 ماي 1998 وكعادته يطلب الصندوق إرسال رسالة نوايا وهوما كان في الثلاثين مارس 1995 تطلب فيها الجزائر رسميا منه عقد اتفاق معها على أن تلتزم بتنفيذه.[1]

❖ **أهداف الاتفاق:**

تمحورت أهم أهداف البرناج الاقتصادي والمالي فيما يلي:[2]

- استعادة النمو والسعي لتحقيق معدل نمو حقيقي للناتج الداخلي الخام خارج المحروقات بنسبة 5% خلال فترة البرنامج وهوما يسمح بامتصاص الارتفاع السنوي للسكان ؛
- مواصلة سياسة الضبط المالي طالما بدأت تؤتي ثمارها ؛
- ضمان نوعية النمو بإعطاء الأولوية لقطاع السكن وقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتفتحة على الخارج، (تحقيق معدل نمو قدره 5% على الأقل في السنوات القادمة من الناتج الخام خارج المحروقات)؛
- متابعة جهود استقرار الأسعار (إزالة كل الإعانات الضمنية والظاهرة) وأسعار الصرف ومحاولة الوصول بمعدل التضخم إلى مستوى شركائنا الاقتصاديين (3%-4) في 1997، مما يسمح بإزالة عناصر الشك (الريب) لأجل المفاوضات مع المتعاملين الاجتماعيين وتحقيق تنافسية الاقتصاد الوطني في إطار الانفتاح على الخارج؛
- العمل على إنشاء سوق ما بين البنوك للعملات الصعبة مع ديناميكية وإعادة هيكلة النظام البنكي؛
- إنشاء وتطوير سوق رؤوس الأموال وتوسيع السوق النقدي ؛

---

[1]- خالدي الهادي، مرجع سابق، ص،ص 216، 217.

[2]- أنظر في هذا الصدد:

Fergani merieme, op-cit, p 24-26.
Ministère des finances, économie Algérienne les enjeux et les choix a moyen terme 1996-2000, Algerie, 1996 ,p,p 43,44 .Ministère des finances, Evolution de la situation économique et sociale en 1997, Algerie, 1998, p 05

- الرفع المتزايد لمساهمة الادخار الوطني في تمويل الاستثمارات وتحسين فعاليتها ؛
- تبسيط وتوسيع مجال الرسم على القيمة المضافة مع تقليل الإعفاءات ؛
- تحرير التجارة الخارجية مع إعادة تصنيف الحقوق الجمركية ؛
- تخفيض عجز الميزان الجاري وعجز ميزان المدفوعات، حيث سيخفض من 6.9% من PIB خلال 1995/1994 إلى 2.2% خلال ،1998/1997 مع ضمان مستوى واردات يتوافق مع أهداف النمو؛
- إعادة تكوين الاحتياطات (1.5 شهر واردات في 1994 لتصل إلى 2.6شهر واردات في 1998) ؛
- خوصصة المؤسسات العمومية للقطاع التنافسي ؛
- خلق مناصب شغل وبناء السكنات والتكفل بالفلاحة؛
- التكفل بالفئات الاجتماعية المحرومة ؛

المبحث الثاني: تقييم سياسة برامج الإنعاش الاقتصادي.

من بين المبادئ الهامة في الاقتصاد الكلي، هناك إمكانية استخدام سياسة الميزانية بصفة عامة لتعزيز الطلب الكلي وتحريك اقتصاد ما في حالة ركود، وتعتبر سياسة الإنعاش الاقتصادي إحدى أهم وسائل سياسة الميزانية التي تستخدمها الدولة للنهوض بالوضع الاقتصادي في المدى القريب، من ثم فهي سياسية ظرفية بالدرجة الأولى.

المطلب الأول : برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001 _2004

قصد تنشيط الإنعاش الوطني و تحسين وضعيتها المالية سعت الجزائر إلى الاعتماد على مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الذي أقرته في أفريل 2001 وهو عبارة عن مخططات مالية موزعة على طول الفترة 2001-2004 بنسب متفاوتة أو تبلغ قيمته الإجمالية حوالي 525 مليار دينار جزائري، أي ما يقارب 7 مليار دولار، ومن هنا ستتطرق إلى أهداف و مضمون ونتائج هذا البرنامج.

أولا: أهداف مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي: يهدف هذا المخطط إلى تحقيق الأهداف التالية:[1]

- تعزيز الطلب الكلي؛
- تدعيم النشاطات المنتجة والتي تخلق قيمة مضافة وتوفر مناصب الشغل من خلال تطوير القطاع الفلاحي والمؤسسة الانتاجية (خاصة المحلية)؛
- إعادة بناء المنشآت القاعدية خاصة منها تلك التي تسمح بتحفيز النشاط الاقتصادي وتدعيمه؛
- توفير الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تطوير الموارد البشرية وهذا من خلال دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

ثانيا: مضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

تظهر الأهداف السابقة من خلال محتوى برنامج الانعاش الاقتصادي الذي يتمحور حول أربعة مركبات أساسية، تخص استكمال المشاريع التي هي في طو الإنجاز، إعادة الاعتبار للمنشآت القاعدية و توفير المتطلبات الأساسية للمتابع، أخيرا توفير وسائل وإمكانيات الانجاز لاسيما منها الوطنية.

[1]- بن دعاس زهير، كتاف شافيه،"**سياسات الاستثمار العمومي بين جدلية دعم النمو الاقتصادي ومخاطر تفشي الضغوط التضخمية (حالة الجزائر)**"، ملتقى تقيم آثار الاستثمارات العامة وإنعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف1، يومي 11-12 مارس 2013، ص17.

الجدول رقم (12-02): مضمونه برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

(الوحدة : مليار دينار جزائري)

القطاعات	2001	2002	2003	2004	المبالغ(مليار دج)	النسبة٪
دعم الاصلاح	6	11	13	15	45.0	8.5
دعم النشاطات المنتجة	10.6	20.2	22.5	12.0	65.3	12.8
التنمية المحلية	32.4	42.9	35.7	3.0	114.0	21.7
الأشغال الكبرى و المنشآت القاعدية	93.0	77.9	37.6	2.0	210.5	40
تنمية الموارد البشرية	39	29.9	17.4	3.9	90.2	17
المجموع	181	181.9	126.2	36	525.2	100

المصدر : تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 2002.

إن تقسيم الغلاف المالي الإجمالي بهذا الشكل هو الذي تم اعتماده و عرضه خلال التصويت على البرنامج ضمن مجلس الوزراء المتعقد خلال شهر أفريل 2001، إن ما أقرته الدولة من مشاريع وبرامج ضمن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي كان يقتضي محكم التطوان الاقتصادية والعالمية وما صاحبها من دخول الجزائر لاقتصاد السوق إرفاقها بجملة من الإصلاحات العديدة قصد تهيئة الظروف المناسبة والمشجعة على الاستثمار والإنتاج والمنافسة وبالتالي ضمان القدرة على التكيف مع المتطلبات العالمية ومن ثم إضفاء الفعالية على البرامج والمشاريع المنفذة[1]، وقد قدر المبلغ المخصص لهذه الاصلاحات بحوالي 45 مليار دينار جزائري على امتداد أربع سنوات أي بنسبة 8.6 % من المبلغ الكلي وقد شملت هذه الإصلاحات تحديث الإدارة الجبائية (20 مليار دينار جزائري، صندوق المساهمة والشراكة

[1]- مدوي عبد الرزاق، "**عرض وتحليل آثار البرامج الاستثمارية على النمو الاقتصادي في الجزائر (نظرة تحليلية)**، ملتقى آثار الاستثمارات العامة و إنعكاساتها على التشغيل و النمو الاقتصادي 2001-2014"، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، يومي: 11-12 مارس 2013،ص 10.

22.5 مليار دينار جزائري، تهيئة المناطق الصناحية 2 مليار دينار جزائرية صندون هيئة التنافسية الصناعية 2 مليار دينار جزائريا نماذج التقدير 0.8 مليار دينار جزائري، أما دعم النشاطات المنتجة يتضمن تدعيم قطاعي الفلاحة والصيد البحري والموارد المالية ضمن رتبة الدولة في زيادة صادراتها من المنتوجات الراعية وفي نفس الوقت المحافظة علي مستوى العمالة وكذلك في استغلال الثروة السمكية بتهيئة موانئ الصيد وتوفير المخازة والمعدات الضروية، وقد احمد لهذا البرنامج 65.8 مليار دينار جزائري ونحت على برنامحين قطاعين البرنامج الخاص بالقطاع الفلاحي[1]: خصص له مبلغ 55.9 مليار دينار جزائري، وهو برنامج مكمل للبرنامج الوطني للتنمية الفلاحية الذي شرع في تنفيذه أواخر 2000، يهدف هذا البرنامج إلى حماية السهول والأراضي المعرضة للانحراف، حماية المناطق السهبية من التصحر، دعم إنتاج الحبوب والحليب، دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع الفلاحي، رحمت موارد هذا البرنامج على ثلاث صناديق فلاحية:

- الصندوق الوطني للضبط. والتنمية الفلاحية 35.4 مليار دينار جزائري؛
- الصندوق الوطني لحماية الصحة الحيوانية و النباتية 0.2 مليار دينار جزائريا؛
- صندوق ضمان المخاطر الفلاحية 22.8 مليار دينار جزائري.

❖ **التنمية المحلية:** لقد قدر الغلاف المالي المخصص في هذا الصدد بـ 114 مليار دينار جزائري مخصص لتمويل مشاريع الاستثمار من في الحالات التي لها صلة مباشرة بالحياة اليومية للمواطنين و كذا تأهيل المناطق النائية والمغزولة وتتمحور العمليات المدرجة ضمن هذا الإطار في 6 محاور أساسية:

❖ **مخططات البلدية للتنمية والموجهة** في غالبها إلى تشجيع التنمية المحلية من خلال التوزيع المتوازن للتجهيزات والنشاطات عبر كامل التراب الوطني ب 33.5 مليار دينار

---

[1]- مفتاح صالح رحال فاطمة، "**دور البرامج الوطنية في تطوير الفلاحة في إطار البرامج التنموية 2001-2014 في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**"، ملتقى تقييم آثار الإستثمارات العامة وإنعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي 2001-2014، كلية العلوم الإقتصادة و التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف 1، يومي: 12 مارس 2013، ص ص 20-21.

جزائري، المشاريع المتعلقة بإصلاح شبكات المياه الصالحة للشرب وشبكات التطهير ب 13 مليار دينار جزائري، للمشاريع المتعلقة بإصلاح طرق البلدية والولاية به 13 مليار دينار جزائري، المنشآت القاعدية الإدارية ب 16.9 مليار دينار جزائري، المنشآت القاعدية المتعلقة بالبريد والمواصلات والتي تشجيع عودة الاستقرار خاصة في الأماكن المتضررة من الارهاب وكذا حماية البيئة والمحيط با 5.5 مليار دينار جزائري.

❖ **الأشغال الكبرى والمنشآت القاعدية** : خصص لهذا القطاع أكبر نسبة من إجمالي المبالغ المهيئة للبرنامج بمبلغ يقدر ب 210.5 مليار دينار جزائري، وهو يدل على محزم الحكومة على تدار العجز والتأخير الذي حصل سابقا مما أجبر الحكومة على تقليص الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار بغية استعادة التوازن المالي للميزانية، وهذا ما سيوتضحه الدول التالي:

الجدول رقم (13-02): القطاعات المستفيدة من مخصصات برامج الأحمال الكيري و الهياكل القاعدية

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع (مليار دينار جزائري)
1-تجهيزات الهياكل	60.5	53	29.4	/	142.9
1-1- منشآت الري	5.4	15.8	10.1	/	31.3
1-2- منشآت السكة الحديدية	9.7	28.9	16	/	54.6
1-3- أشغال عمومية	33.7	8.3	3.3	/	45.3
1-4- إتصالات	10	/	/	/	10
1-5- تهيئة مدينة بوغول	1.7	/	/	/	1.7
2- تنمية المناطق الريفية	13.1	13.2	5.7	/	32
2-1- فلاحة	1.7	3.2	4.2	/	9.1

2-2- بيئة	3.6	1	1.5	/	6.1
2-3- طاقة	7.8	9	/	/	16.8
3- السكن و العمران	27.1	4	2.5	2	35.8
3-1- السكن الحضري و الريفي	25.1	/	/	/	25.1
3-2- تهيئة الأحياء السكينة	2	4	2.5	2	10.5
المجموع	100.1	70.2	37.6	2	210.5

المصدر : تقرير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، 2002.

تنمية الموارد البشرية خص هذا الباب بغلاف مالي يقدر بحوالي 90.3 مليار دينار جزائري موجهة لإنجاز مشاريع لها تأثير مباشر على إحتياطات السكان وتحسين قطاعات جد حيوية وذات صلة وثيقة بالحياة اليومية كقطاع التربية الوطنية الذي خصص له 26.95 مليار دينار جزائري، التكوين المهني 9.5 مليار دينار جزائري، أما التعليم العالي والبحث العلمي 33.98 مليار دينار جزائري، أما الصحة والسكن 8.7 مليار دينار جزائرية الشباب والرياضة 3.67 مليار دينار جزائري ، الثقافة والاتصال 8 مليار دينار جزائري، وزرة الشؤون الدينية 11.5 مليار دينار جزائري.

حيث ترمي المنشآت المدرجة في هذا الإطار إلى تحسين الإمكانيات والقدرات العلمية والتقنية المتوفرة التي سوف تقوم بتلبية التدفقات الناتجة عن كل دخول جامعي، وقد تم اختيار هذه المشاريع بالشكل الذي يسمح بإحياء المناطق المعركة وتشجيع عودة السكان إلى المناطق المهجورة، إضافة إلى تلبية احتياجات الشباب في النشاطات الرياضية والتسلية.

ثالثا: نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي

يعتبر استهداف الرفيع من معدلات النمو الاقتصادي من بين أهم أهداف هذا المخطط، حيث بلغ متوسط النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة حوالي 8.4 %، وهو أعلى من ما حقق في

الفترة 1995-2004 والذي بلغ 3.2%، هذا راجع إلى تطور قطاع المحروقات ، كما لوحظ تذبذب في معدلات النمو، و هذا ما سيوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (14-02): المؤشرات الاقتصادية المجلة خلال الفتره 2001-2004

البيان	2001	2002	2003	2004
الناتج الداخلي الخام(مليار دينار جزائري)	4260.81	4537.69	5264.19	5993
الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات	2778.49	3020.66	3345.35	3683
التضخم	4.2	1.4	2.6	3.6
رصيد الميزانية	68.71	26.03	-35.02	466.6
احتياطات الصرف ملياردولار	17.96	23.11	32.94	43.11
الدين الخارجي ملياردولار	22.57	22.64	23.35	21.82
متوسط سعر البرميل دولار	24.90	25.31	28.89	36.66

المصدر: المركز الوطني للإحصائيات والإعلام الآلي.

إذن يمكن القول أن البرنامج لم يحل كل المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري المسجلة في مختلف المجالات لكنه حاول التخفيف منها، وخلق ظروا ممهدة لوضع واستكمال مواصلة المشاريع والبرامج التي تهدف إلى تنمية حقيقية مستدامة.

المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009.

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارهما وتنفيذها في إطار مخططه دعم الإنعاش الاقتصادي 2004-2014 وذلك بعد تحسن الوضعية المالية للجزائر نتيجة ارتفاع أسعار البترول والذي وصل إلى حدود 38.5 دولار دينار جزائري سنة 2004 تعتزم الحكومة خلال هذا البرنامج مواصلة جهود إنعاش النمو وتكثيفه في جميع قطاعات النشاط، وستعمل كذلك في مرافقة أداء الإنتاج الوطني الموجودة في تحولها الحتمي لتكون مستعدة للانفتاح على العالم.

أولا: أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو:

يهدف برنامج التكميلي لدعم النمو للوصول إلى الأهداف التالية :

- العمل على رفع معدلات النمو إلى حدود تفوق ما تم تحقيقه في الفترة السابقة؛
- العمل على إتباع أنجيع الطرق للقضاء على آفة الفقر ، عن طريق تحسين الظروف؛
- العمل على تحقيق التنمية التوازن الجهوي بين مختلف أقاليم الوطن، خاصة الريفية منها والمتضررة من الإرهاب.

ثانيا: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو

يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو برنامجا غير مسبوق في تاريخ الجزائر الاقتصادي من حيث قيمته حيث بلغت في شكله الأصلي 4203 مليار دينار جزائري، حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين أحدهما بمناطق الجنوبية بقيمة 432 مليار دينار جزائري، وآخر بمناطق الهضاب بقيمة 668 مليار دينار جزائري ، زيادة على الموارد المتبقية من برنامج دعم الانعاش الاقتصادي والمقدرة ب 1191 مليار دينار جزائري، والصناديق الإضافية المقدرة بـ 1071 مليار دينار جزائري والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار، [1]حيث شمل مضمونه خمسة محاور رئيسية هذا ما سيبرز، الجدول التالي :

[1]– مسعودي زكريا،"**سياسة التشغيل وفعالية برنامج الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر منذ 2001**"، ملتقى تقييم آثار الاستثمارات العامة و إنعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي 2001-2014، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف 1 يومي: 11-12، مارس 2013، ص 11.

الجدول رقم (15-02)، مضمون البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي 2005-2009.

القطاعات	المبالغ(مليار دينار جزائري)	النسبة٪
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45.5
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية وتحديثها	203.9	4.8
برنامج تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال	50	1.1
المجموع	4202.7	100

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول، **http://www.premier**

يلاحظ من خلال الجدول أن 45.5 % من المبلغ الإجمال من برنامج دعم التمر مخصصة لتحسين ظروف معيشة السكان، الذي يعد مكملا لما جاء به مخطط. دعم الإنعاش الاقتصادي في التنمية المحلية والبشرية، إذ يعتبر تحسين ظروف معيشة السكان عامل مهم في تحسين الأداء الاقتصادي من خلال انعكاسه على أداء مختصر العمل ويظهر هذا جليا من خلال المبلغ المخصص لقطاع السكن الذي يقدره 555 مليار دينار جزائري، ويليه قطاع التربية الذي خصص له 200 مليار دينار جزائري، في شكل إنشاء المزيد من الأقسام والمطاعم وتحسين ظروفها التمدرمر، إضافة إلى مشاريع التنمية المحلية فيما يخص التطهير والتزيد بمياه الشرب وتأهيل المرافق التربوية والمنشآت الرياضية والثقافية، ثم يأتي قطاع التعليم العالي به 141 مليار دينار جزائري بإنشاء 231000 مقعدا بيداغوجيا و26 مطعما جامعيا قصد توفير الظروف الملائمة للتحصيل العلمي، يأتي تطوير المنشآت الأساسية في المرتبة الثانية هذا ما يعكس مدى الأهمية التي توليها الدولة لقطاع البنية التحتية والمنشآت الأساسية

لدور الهام في دحم الاستثمار وقطاع الإنتاج، حيث قسمت على أربعة قطاعات أساسية قطاع النقل الذي يتضمن تحديث خطوط السكك الحديدية وإنشاء خطويل جديدة كما يتضمن إنشاء ميترو الجزائر و3 مطارات جديدة وعدد معتبر من محطات النقل ومؤسسات للنقل الحضري على مستوى عدة ولايات ، ولا يقل قطاع النقل أهمية حيث يتضمن إنشاء وإعادة تأهيل 600 كلم من الطرق الوطنية والولائية، أما برامج دعم التنمية فقد نال 337.2 مليار دينار جزائري، وقد ويع على خمس قطاعات أساسية وتعد منتجة وعصب نمو الناتج الوطني هي الفلاحة والتنمية الريفية خصصت له 300 مليار يمد في تطوير الاستثمارات حيث محمد الجزائر على تكامل العديد من السياسات بند منهار سياسية الضبط – سياسة إعادة الهيكلة – سياسة الإنعاش سياسة دعم النمو) ، والنشاطات الاقتصادية الربيعية ومكافحة التصحر، بذلك حماية الثروة الحيوانية، ثم يأتي قطاع الصناعة ب 13.5 مليار دينار جزائري، من أجل رفع مستوى التنافسية وتطوير الملكية الصناعية ، الصيد البحري 12 مليار دينار جزائري، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والسياحة بمد في إنشاء 42 منطقة سياحية داخل ربوع الوطن، تطوير الخدمة العمومية والهدف من ذلك هو تحسيتها وجعلها في مستوى التطلعات والتطورات الاقتصادية فقد خصص لها 203.9 مليار دينار جزائري، وزعت على قطاعي البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال يغرض فك العزلة عن المناطق النائية والبعيدة من خلال تزويدها بالموزعات الهاتفية وكذا رقمنة 61 محطة، أما القطاع الثاني فهو قطاع العدالة الذي يعتبر حساس ومتل الضمان الكامل والأمثل لمصالح الأفراد والمؤسسات ويتضمن هذا البرنامج إنشاء

14 مجلسا قضائيا و34 محكمة و51 مؤسسة محقانية، الداخلية بغرض تطوير مصالح الأمن والحماية المدنية، ثم التجارة إذ أنه وقصد تحسين التجارة وتنظيم السوق التجارية وضعت الدولة

جملة من الأهداف الوسيطية إنحاز مخاير مراقبة التوعية – اقتناء تجهيزات مراقبة التوعية – إنجاز مقرات مراقبة التوعية على الحدود)، أما القطاع الأخير فهو قطاع المالية بمد في تحديث الإدارة المالية وقطاع والضرائب بالخصوص.[1]

المطلب الثالث: برنامج التنمية الخماسي 2010-2014

برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الأعمار الوطني التي انطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة وتمت آنذاك و تواصلت هذه الديناميكية ببرنامج فترة 2004-2009 الذي تدعم هو الآخر بالبرامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا والجنوب و بذلك بلغت تكلفة جملة عمليات التنمية المسجلة خلال السنوات الخمس الماضية ما يقارب 17500 مليار دينار جزائري، من بينها بعض المشاريع المهيكلة التي ما تزال في قيد الإنجاز يستلزم برنامج الاستمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة ما بين 2010-2014 من النفقات 21214 مليار دينار جزائري (أو ما يعادل (286 مليار دولار) وهو يشمل شقين إثنين هما:[2]

– إستكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازهما على الخصوص في قطاعات السكك الحديدية الطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دينار جزائري، يعادل 130 مليار دولار.

– إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11533 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل 15 مليار دولار.

1. أهداف برنامج التنمية الخماسي: كما يهدف هذا البرنامج إلى [3]:

تحسين التنمية البشرة .

---

[1]– مراد جيندي،"**الإصلاحات و الإنعاش الإقتصادي في الجزائر (دراسة تحليلية قياسية)**"، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية و التجارة وعلوم التسيير، إقتصاد كمي، جامعة الجزائر ، 2014-2015،ص 168.

[2]– دادن الغني، بن طحين محمد عبد الرحمان،"**دراسة** قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970 – 2008" ، مجلة الباحث، العدد 10، 2012، ص 183.

[3]–

مواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية .

دعم تنمية الاقتصاد الوطني

التنمية الصناعية.

تشجيع إنشاء مناصب الشغل

تطوير اقتصاد المعرفة.

2. مضمون برنامج التنمية الخماسي: توزعت الاعتمادات المالية لهذا المخطط على أهم القطاعات كما يوضح الجدول التالي:

الجدول رقم(16-02) مضمون برنامج الحمية الخماسي 2010-2014

الوحدة-مليار دينار جزائري

القطاع	الغلاف المالي
السكن	3700
الموارد المائية	2000
التعليم	1798
الصحة	619
الشباب و الرياضة	380
الطاقة الكهرباء و الغاز	350
المجموع	**8847**

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على ملحق بيان السياسة العامة ، مصالح الوزير الأول، أكتوبر، 2010 .

http://www.premier-inistre.gov.dz/arabe/media/PDF/declarationpg2010ar.pdf

بين الجدول أعلاه بأن قطاعي السكن والتعليم العالي قد أخذت أغلفة مالية عالية بالنسبة للقطاعات الأخرى حيث أن قطاع التعليم العالي لوحده قد تجاوز 24 مليار دولار للفترة القادمة، كما أن للموارد المائية حصة لا يستغني منها حيث قدرت بـ 2001 مليار دينار جزائري

يخصص برنامج 2010-2014 أكثر من 44% من موارده لتحسين التنمية البشرية و ذلك على الخصوص، من خلال تحسين التعليم في مختلف أطواره الابتدائي والثانوي والجامعي والتكوين المهني والتكفل الطبي النوعي وتحسين ظروف السكن والتزود بالمياه والموارد الطاقوية، كما تضاف قطاعات الشبيبة والرياضة والاتصال والشؤون الدينية والتضامن الوطني والمجاهدين إلى هذه الديناميكية الجديدة التي تأتي امتدادا للإنعاش الاقتصادي المباشر فيه منذ عقد حملت الدولة في إطار البرنامج الخماسي على وضع ما قيمته 8857 مليار دينار جزائري ذات الصلة بالتنمية التربة.

3. نتائج برنامج التنمية الخماسي: لقد نتج محلي مخطط التنمية الخماسي العديد من التطورات فعلى صعيد نمو الناتج المحلي بليغ 16569.3 مليار دينار جزائري سنة 2013 مقارنة بسنة 2010حيث بلغت 11991.6 مليار دينار جزائري ، وكانت مساهمة كلا من القطاعات في الناتج المحلي طوال هذه الفترة كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (02-07):التوزيع القطاعي الإجمالي الناتج الداخلي بالأسعار الجارية (مليار دينار جزائري)

القطاعات	2010	2011	2012	2013
المحروقات	4180.4	5242.1	5536.4	4968.0
القطاعات الأخرى	7063.5	8423.1	9501.5	10365.4
الفلاحة	1015.3	1183.2	1421.7	1627.8
الصناعة خارج المحروقات	617.4	663.8	728.6	765.5
بناء وأشغال عمومية+خدمات المحروقات	1257.4	1333.3	1491.2	1620.2
خدمات خارج الإدارة العمومية	2586.3	2862.6	3205.6	3827.4
خدمات الإدارة العمومية	1587.1	2386.6	2654.4	2524.5
حقوق ورسوم على الواردات	747.7	854.6	1077.5	1235.9
إجمالي الناتج المحلي	11991.6	14526.6	16115.4	16569.3

المصدر التقرر السنوي لبنك الجزائر لسنة 2013،ص 214

وبناء على معطيات الجدول فإن إجمالي الناتج المحلي في تزايد لكنه يتباطؤ، فإستثناء قطاع المحروقات التي حلت مرحلة ركود حققت كل القطاعات الأخرى نمو إيجابية كما انخفضت نسبة التضخم إلى 3.3% سنة 2013 مقارنة ب 5.7% أواخر 2009.

ومع ذلك، فإن النمو يبقى هشا، ولا يعول عليه كثيرة في مجالي التشغيل والتنمية الشاملة، حيث أن نقطة الضعف الرئيسية الأداء الاقتصاد الوطني خارج المحروقات تبقي متمثلة في القطاع الصناعي، الذي كانت نسبة نمو المتوسطة ضعيفة، وبذلك تبقى مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الخام تبقى متذبذبة وضعيفة نسبية، على الرغم من أن القطاع يعتبر المحرك الرئيسي للنمو المستدام في مختلف الاقتصاديات المعاصرة.

خلاصة الفصل :

لقد كانت برامج الإصلاح الاقتصادي في الجزائر ثرية في محتواها وفي مضمونها وقد تطرقنا في هذا الفصل إلى مراحل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ومبرراتها وتم أيضا عرض برامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرامج التكميلية لدعم النمو الاقتصادي وبرامج التنمية الخماسية وقد جاءت هذه البرامج بدفعة قوية للاقتصادي الجزائري وتطوره من خلال تحسن المستوى المعيشي ورفع معدلات النمو الاقتصادي وتخفيض البطالة وتحسين قيمة العملة .

قائمة المراجع

أولا :المراجع باللغة العربية:

أ/الكتب والمقالات:

1.أكرم حداد ، **النقود و المصارف مدخل تحليلي و نشري** ، دار وائل للنشر و التوزيع –عمان – الطبعة الأولى ،2005.

2.إياد عبد الفتاح النسور: **المفاهيم والنظم الاقتصادية الكلية (تحليل الاقتصاد الكلي والجزئي)**، جامعة الإسراء الأردنية، دار الصفاء للطابعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ، عمان، 2013.

3.حسن لطيف كاظم الزبيدي وآخر، **العولمة ومستقبل الدور الاقتصادي للدولة في العالم الثالث**، دار الكتاب الجامعي، مصر.

4.حميدات محمود، **مدخل للتحليل النقدي**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ،1996.

5.رمزي زكي، **الصراع الفكري والإجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث**، سينا للنشر، مصر، 1992.

6.شكري رجب العشماوي، **برنامج الإصلاح الاقتصادي الأثر على سوق العمل**، مطبعة الأهرام التجارية، مصر، فيفري2003.

7.عبد الستار عبد الحميد سلمى، **تقييم سياسات صندوق النقد الدولي للتثبيت الاقتصادي في مصر**، مصر، ط 2001،2000/01.

8.عبد المجيد بوزيدي، **تسعينيات الاقتصاد الجزائري**، ترجمة أم الحسن جريبب، موفم للنشر والتوزيع، الجزائر، 1999.

9.عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2003.

10. عمر محي الدين: **التخلف والتنمية**، دار النهضة العربية، بيروت، 1975.

11. كرم حدود، مشهور هذلول: **النقود والمصارف (مدخل تحليلي ونطري)**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، 2005.

12. محمد ناظم حنفي، **الإصلاح الاقتصادي وتحديات التنمية**، مصر، 1992.

13. مفتاح صالح: **النقود والسياسة النقدية، المفهوم – الأهداف– الأدوات**، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

14. ناظم محمد النوري الشمري: **النقود والمصارف**، مدرسة الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق، 1995.

15. الهادي خالدي، **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي**، دار هومة، الجزائر، 1996.

ب/الرسائل الجامعية و الأطروحات:

1. أبو العينين محمد سوزان حسن ، **انعكاسات سياسات الإصلاح الاقتصادي على متغيرات التنمية البشرية في مصر خلال عقد التسعينيات**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 2000.

2. أحمد عبد الهادي ، **سياسة الّإصلاح الإقتصادي وأثرها على اقتصاديات صناعة الخزف والصيني في مصر**، رسالة ماجستر غير منشورة، جامعة عين الشمس، مصر، 2000.

3. حافظ حمزة بن ، **دور الإصلاحات الإقتصادية في تفعيل الإستثمار الأجنبي**، حالة الجزائر، مذكرة ماجسير، جامعة منتوري قسنطينة، 2010-2011.

4. دحمان بن عبد الفتاح ، **محاولة تقييم السياسة النقدية ضمن برنامج التصحيح الهيكلي**، دراسة حالة الجزائر، الجزائر، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص نقود ومالية، 1997.

5. علام سعد طه ، **دراسات في الاقتصاد والتنمية**، دار طيبة للنشر والتوزيع والتجهيزات العلمية، مصر، 2003.

6.مراد جيندي،"**الإصلاحات و الإنعاش الإقتصادي في الجزائر (دراسة تحليلية قياسية)**"، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية و التجارة وعلوم التسيير، إقتصاد كمي، جامعة الجزائر ، 2014-2015.

1. أسامة عبد المجيد العاني، **السياسات والإجتماعية لبرنامج التصحيح الإقتصادي في أقطار عربية مختلفة**، مجلة شؤون الإجتماعية، الإمارات العربية المتحدة، العدد72، 2002.

2. بن دعاس زهير، كتاف شافيه،"**سياسات الاستثمار العمومي بين جدلية دعم النمو الاقتصادي ومخاطر تفشي الضغوط التضخمية (حالة الجزائر)**"، ملتقى تقيم آثار الاستثمارات العامة وإنعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف1، يومي 11-12 مارس 2013.

3. دادن الغني، بن طحين محمد عبد الرحمان،"**دراسة** قياسية لمعدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970 - 2008" ، مجلة الباحث، العدد 10، 2012.

4. محمد عبد العظيم طلب، **" الإصلاح الإقتصادي من عمومية الرؤية الدولية إلى خصوصية الحالة المصرية "**، المجلة العلمية لكلية التجارة، جامعة أسيوط، مصر، العدد36، جوان 2004.

5. مدوي عبد الرزاق، "**عرض وتحليل آثار البرامج الاستثمارية على النمو الاقتصادي في الجزائر (نظرة تحليلية)**، ملتقى آثار الاستثمارات العامة و إنعكاساتها على التشغيل و النمو الاقتصادي 2001-"2014، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، يومي: 11-12 مارس 2013.

6. مسعودي زكريا،"**سياسة التشغيل وفعالية برنامج الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر منذ 2001**"، ملتقى تقييم آثار الاستثمارات العامة و إنعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي 2001-2014، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف 1 يومي: 11-12، مارس 2013.

7. مفتاح صالح رحال فاطمة، "**دور البرامج الوطنية في تطوير الفلاحة في إطار البرامج التنموية 2001-2014 في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر**"، ملتقى تقييم آثار الإستثمارات العامة وإنعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي 2001-2014، كلية العلوم الإقتصادة و التجارية و علوم التسيير، جامعة سطيف 1، يومي: 12 مارس 2013.

8. ناصر عبيد الناصر، **سياسات الإصلاح الإقتصادي وبرنامج التكيف الهيكلي**، دار إتحاد الكتاب، مصر، 2001.

المراجع باللغة الأجنبية

1. Benissad Hocine, L'Ajustement Structurel en Algérie, le chemin parcouru, in El-Watan, Algérie, N°2467 du 24 janvier 1999, 2ème partie.
2. Bouzidi Nachida , 5Essais sur l'ouverture de l'économie Algerien , Algerie , ENAG Edition 1998 .
3. Chakib cherif, « A propos du recchelement et de rôle du F.M.I dans le processus d'Ajustement économique » in Revue Algérienne des sciences juridiques, économiques et politique, Algérie, volume 33 ,N° 1 , 1995.
4. Conseil National de planification , Rapport sur l'Activité economique en 1993 , Algerie, Janvier 1995.
5. Dahmani Ahmed, l'Algérie a l'épreuve, économie politique des réformes (1980-1997), Algérie, Casbah éditions, 1999.
6. Evolution de la dette exterieure de l'Algerie 1990-2000 », in Revue, Media Bank, lgerie, Banqued'Algerie, N°51, dec2000/jan 2001.
7. Fergani Merieme, " le programme d'Ajustement Structurel en Algérie" , in revue l'économie, Algérie, N°34, Juin 1996.
8. Fergani Merieme, le programme d'Ajustement Structurel en Algérie , op-cit.
9. Harchaoui Abdelkrim, La Réforme du Système des prix et des Subventions, in journée d'information, Gouvernement – Opérateurs sur l'accord Stand By, Algérie, Présidence de l'Etat, 27 Avril 1994.
10. Keramane Abdelwahad, « Conjoncture financière et monétaire et réformes des instruments de la politique monétaire dans le cadre de la

stabilisation», 1994 – 1995 , in revue Média Bank, Algérie, Banque d'Algérie, N° 19, Août Sep 1995

11. Keramane Abdelwahad, « L'experience Algérienne de passage à l'économie du Marché », in revue Média Bank Algérie, Banque d'Algérie, N° 15, Dec 1994/Jan 1995.

12. Ministère des Finances, le programme économique, les resultats en 1994 et les perspectives pour 1995, op-cit .

13. Ministére des finances, Rapport Sur l'Activité économique et Financier en 1993 ,op-cit.

14. Ministre des finances, Rapport Sur l'Activité économique et Financier en 1993 ,op-cit.

15. Pio Alessandro, The social dimension and Economic Adjustment programs economic: feed pack and implication for Medium and long term, martn press, New York, 1992.

الخاتمة

خاتمة

من خلال موضوع بحثنا حاولنا أن نعرض مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق الإصلاح الاقتصادي في الجزائر في ظل التحولات الإقتصادية الراهنة في الجزائر ، ونظرا للدور الذي تلعبه السياسة النقدية في تحقيق الأهداف المرجوة من خلال معالجة الأزمات وتفعيل النشاط الإقتصادي إرتأينا دراسة مدى فعاليتها في ذلك باعتبار الإصلاح الاقتصادي ضرورة موضوعية للجزائر التي تعاني من إختلالات هيكلية ،وجب علينا تبني سياسات وبرامج الإصلاحات، ومن شأن هذه الوصفات علاج الإختلالات التي تصيب الميزانية العامة للدولة وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات وتحرير التجارة الخارجية وبالتالي تحقيق الإستقرار الإقتصادي والملاحظ من خلال دراسة السياسة النقدية المطبقة في الجزائر فقد أسهمت هذه الأخيرة خلال الفترة 1990-2014 في تحقيق الإصلاح الاقتصادي نسبيا على الصعيد الإجتماعي وذلك بتسجيل معدلات بطالة منخفضة وعلاج مشكل السكن نوعا ما، أما على الصعيد الإقتصادي فقد سجلنا معدلات نمو لابأس بالرغم من بعض الآثار السلبية منها ظاهرة التضخم مما أدى إلى فقدان القدرة الشرائية للفرد مما سبب انخفاض في الطلب الكلي.

ا-النتائج العامة للدراسة :

1- تعرضت السياسة النقدية لاهتمام الفكر الاقتصادي جراء احتواء هذه السياسة على الكثير من الأدوات الفعالة في تحقيق الأهداف الاقتصادية

2-السياسة النقدية أداة من أدواة البنك المركزي التي يستخدمها من أجل التأثير على النشاط الاقتصادي عن طريق تقييد عرض النقود

3-الإصلاح الاقتصادي ضرورة ملحة وكانت الجزائر السباقة في ذلك ونتج عنه تطورات عديدة

ب-التوصيات:

1-للوصول إلى اقتصاد فعال ومزدهر على الاقتصاديين والخبراء إجراء إصلاحات دورية لمواكبة التغيرات الاقتصادية العالمية

2-تعميق إصلاحات أكثر لتحسين مناخ الأعمال وتوفير المعلومة الاقتصادية

3-على البنك المركزي تحسين أداء السياسة النقدية وتحديثها لتكون أكثر فعالية في عمليات الإصلاح الاقتصادية المختلفة.

الملـخـص:

لقد عني الاقتصاد الجزائري بمجموعة من الإصلاحات كان تأثير الجانب النقدي والمتمثل فالسياسة النقدية جليا وظاهرا من خلال ما أتت به برامج الاصطلاح الاقتصادي من قوانين ومبادئ الهدف منها الاستقرار والإصلاح الاقتصادي وذلك لتحسين المستوى المعيشي للجزائريين ورفع معدلات النمو والاقتصاد الجزائري وتطور الاقتصاد وازدهاره وذلك لمواكبة التطورات الحاصلة في العالم.

Résumé:

L'économie algérienne est concernée par une politique monétaire claire et visible à travers les lois et les principes économiques qui visent la stabilité et la réforme économique pour améliorer le niveau de vie des Algériens et augmenter le taux de croissance et l'économie algérienne ainsi que le développement et la prospérité de l'économie. De Monde